الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

تسيير مخاطر البنوك وفق لجنة بازل 03
دراسة حالة بنك التنمية المحلية

من إعداد الطالبة:

– عبو نجاة

تحت إشراف الأستاذ:

– ابرير محمد

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وبأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى كل من ساعدني ولو بالقليل في إتمام هذا العمل من قريب كان أو من بعيد وأخص بالذكر الأستاذ المشرف إبرير محمد على توجيهي لإعداد هذا البحث وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

الإهداء

إلى أعز الناس إلى قلبي السيدة الوالدة الكريمة والسيد الوالد الطيب حفظهما الله وأطال في عمرهما راجية دعواتهما ورضاهما علي.

إلى أخواتي الغاليات عربون ود ومحبة يفيض بأنبل مشاعر الحب والصدق الأخوي التي لا تحدها حدود والى كل من تعلم حرف وعلمه أهدي هذا العمل.

الملخص:

يعد القطاع البنك من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بالمحيط الاقتصادي، وبسبب طبيعة عمله فهو يتعرض لمخاطر مالية كثيرة تهدد وجوده واستمراره وفي هذا الإطار ظهرت الكثير من المبادرات لإدارة أحسن للمخاطر البنكية من أبرزها المعايير الاحترازية التي نسبتها لجنة بازل للرقابة البنكية والتي اعتبرتها أحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة البنوك وضمان استمراريتها وسعيا منها للتكيف مع المستجدات العالمية والتحكم في مستوى المخاطرة ومواجهه الأزمات

Résumé:

Le secteur bancaire est l'un des secteurs les plus importants de l’ économie, il est affecté par l'environnement économique, et en raison de la nature de son travail, il est exposé à de nombreux risques financiers qui menacent son existence et sa continuité. Dans ce contexte, de nombreuses initiatives ont été prises pour mieux gérer les risques bancaires .les mesures de précaution adoptées par le comité de Bâle sur le contrôle bancaire, qui les considère comme l’un des axes importants pour déterminer la solvabilité des banques, assurer leur continuité et chercher à s'adapter aux évolutions international et à contrôle le niveau de risque et faire face aux crises, sont les plus importantes de ces mesures.

قائمة المحتويات

الشكر
الإهداء

الملخص: V

قائمة المحتويات VI

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الجهاز المصرفي 1

تمهيد: 1

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي 2

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي وخصائصه 2

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي. 4

المطلب الثالث: علاقات البنك المركزي. 5

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك التجارية. 5

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها. 5

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية. 6

المطلب الثالث: مصادر البنك التجاري واستخداماته. 9

خلاصة: 12

الفصل الثاني: تسيير مخاطر المصرفية. 14

تمهيد: 14

المبحث الأول: أساسيات المخاطر المصرفية. 15

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية. 15

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية. 15

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية. 21

المبحث الثاني: تسيير المخاطر المصرفية. 22

المطلب الأول: مفهوم سير المخاطر المصرفية. 22

المطلب الثاني: مراحل تيسر المخاطر المصرفية. 24

المطلب الثالث: أطراف إدارة المخاطر ووظائفها. 28

خلاصة: 34

الفصل الثالث: تسيير المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل 3 36

تمهيد: 36

المبحث الأول: اتفاقية بازل 3. 37

المطلب الأول: أسباب ظهور بازل الثالث. 37

المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل الثالثة. 39

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر البنكية وفق لاتفاقية بازل3 45

المطلب الأول: معالجة بازل 3 لمخاطر السوق. 45

المطلب الثاني: متطلبات رأس المال وفق بازل 3 48

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 50

خلاصة: 52

الفصل الرابع: تطبيق بنك التنمية المحلية لمعايير بازل 3 54

تمهيد: 54

المبحث الأول: البنوك الجزائرية ومقررات اتفاقية بازل3 55

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل 3 55

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق بازل3 56

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03 57

المبحث الثاني: معايير تطبيق اتفاقية بازل في بنك التنمية المحلية 58

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنك التنمية المحلية 58

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض 60

المطلب الثالث: معايير اتفاقية بازل3 المطبقة في بنك التنمية المحلية 62

خلاصة الفصل 65

الخاتمة: 67

قائمة المصادر والمراجع: 70

الملاحق: 74

قائمة الجداول

رقم	الجدول	صفحة
01	تطور نسبة الملاءة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2015-2016)	62
02	تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2015-2016)	63
03	تطور نسبة السيولة الحالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2015-2016)	63
04	تطور نسبة الرافعة المالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2015-2016)	64

المقدمة

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم المختلفة كما يمثل أحد العناصر المهمة التي تساهم في تدوير عجلة التنمية وأداة لتمويل الأنشطة المختلفة وتلعب البنوك دورا مهما على مختلف الأصعدة وتؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات، حيث في الجانب الاجتماعي تغيرت فكرة بتحفيزها لثقافة الاستثمار وتوظيف الأموال لجني الفوائد والأرباح واستخدمت عوائد الأموال الموظفة في تحسين الوضع المعني وجعلته أكثر سهولة ويسرا وبتحسن المستوى المعيشي للفرد وتحسين الظروف المعيشية في المجتمع أما في الجانب الاقتصادي فكانت البنوك مصدرا للتمويل الأفراد والمؤسسات بالقروض فساهمت في توسيع نطاق الادخار والتمويل.

ولقد شهد القطاع المصرفي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في دول مختلفة مما أدى إلى اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وارتفاع المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها.

ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها كان لزاما على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتحوط والتقليل منها وتجنب الوقوع في ما يعرف بالأزمات المصرفية البنك المصرفية التي تنجر عنها عوائد تؤثر سلبا على مدى استمرارية البنك ونجاحه.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية التي تلعب دورا هاما في نجاح المصارف وازدهارها أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثائق إرشادية خاصة بإدارة المخاطر البنكية حيث بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008 والتي كان أهم أسبابها محدودة دور السلطات النقدية وضعف إدارة المخاطر مما أدى إلى الإقراض المفرط من قبل البنوك وعدم كفاية السيولة قامت بازل بإصدار تعليمات بازل 03والتي هدفت إلى تعزيز الرقابة والإشراف على البنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحسين قدرتها على امتصاص الخسائر الناتجة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتحسين إدارة المخاطر.

ويواجه النظام المصرفي في الجزائر العديد من المخاطر حيث تم العمل بتطبيق المعايير الاحترازية للرقابة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض الذي نظم النشاط المصرفي في الجزائر وإصدار مجموعة من الأنظمة التي تساعد البنوك الجزائرية في تطبيق مقررات بازل، ومع بداية محاولة البنوك الجزائرية الالتزام بهذه القوانين ظهرت اتفاقيه بازل 03 التي عدلت بعض القوانين وأصدرت أخرى لمسايرة البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل03.

إشكالية البحث:

أدت الخسائر التي تعرضت لها البنوك خلال العقدين السابقين إلى الرفع من أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن القطاع المالي والمحافظة على هامش الأمان المصرفي مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى التزام البنوك بتطبيق مقررات بازل 3 في إدارة المخاطر؟

و يندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

1. ما هو دور البنك المركزي؟
2. ما هي المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وطرق إدارتها؟
3. ما هي تقنيات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية وفق ما نصت عليه مقررات بازل03؟

دراسة إمكانية تطبيق مقررات بازل 03 في البنوك الجزائرية .

فرضيات البحث

لقد اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- التعديلات التي جاءت بها بازل 03 تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهه الأزمات
- توحد عوائق في تمثيل معايير بازل 03 من طرف البنوك الجزائرية من بينها إهمال قياس مختلف أنواع المخاطر بشكل دقيق.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعمليه إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية فجاءت لجنه بازل للرقابة المصرفية لتضع معيار الموحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فاعلية إدارة المخاطر وكذا حاجه البنوك الجزائرية إلى إدارة المخاطر فعاله تمكنها من التحكم في المخاطر التي تعرض لها أو حتى تنبؤها بحدوثها.

أهداف البحث

كما يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. معرفه التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك في إدارة المخاطر
2. تحديد الأساليب المعاصرة الواردة في اتفاقيه بازل 03 لتحديد وقياس المخاطر
3. اكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر
4. توضيح واقع تطبيق مقررات بازل 3 في الجهاز المصرفي في الجزائر

أسباب اختيار البحث

يرجع الدافع من اختيار والموضوع إلى:

- يدخل الموضوع البحث في صميم التخصص.
- المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية في العالم عقب الأزمة العالمية سنة 2008
- الرغبة في الاكتساب معارف جديدة حول إضافات اتفاقية بازل 03

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية وما مدى إمكانية تطبيق معايير بازل 3

مصادر البحث:

لقد استخدمنا مصادر مختلفة من الكتب الرسائل العلمية بالإضافة إلى المقالات والمجالات الدورية العلمية المختصة في المجال العمل المصرفي والمالي والاقتصادية بصفة عامة

صعوبات البحث:

لا يخلوا انجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ولعل أهمها:

نقص المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بشكل خاص و اتفاقيه بازل بشكل عام.

خطوات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالآتي:

- **الفصل الأول:** تناول أساسيات حول الجهاز المصرفي حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين تم التطرف في المبحث الأول إلى أساسيات حول البنك المركزي أما المبحث الثاني تضمن عموميات حول البنوك التجارية.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى مختلف أنواع المخاطر المصرفية وطرق إدارتها وتضمن مبحثين تناول الأول أساسيات حول المخاطر المصرفية أما الثاني فتناول تسيير المخاطر المصرفية
- **الفصل الثالث:** تم التطرق فيه إلى طرق تسيير المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل 03 وأهم المقترحات التي جاءت بها وتم تقسيمه إلى مبحثين حيث تضمن المبحث الأول محاور اتفاقية بازل 03 أما المبحث الثاني تسيير المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل03.
- **الفصل الرابع:** خصص لدراسة واقع النظام المصرفي في الجزائر وقياس إمكانيات إدارة المخاطر وفق معايير بازل03 في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الجهاز المصرفي

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الجهاز المصرفي

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي في اي دولة ما ركيزة اساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي نظرا لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي فالبنوك ومن خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية تقوم بحشد المدخرات لإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء اكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية او على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس اموال الشركات لذلك فان البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

كما ان النظام اصبح مرهونا بمدى فعالية الجهاز المصرفي للدولة وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات بالإضافة الى الخدمات المصرفية المتعددة التي فرضت تقسيم الجهاز المصرفي وتحديد المهام الخاصة بكل فرع وأولينا الاهتمام في هذا الفصل بالبنوك المركزية والبنوك التجارية كونها الاساس لأي نظام مصرفي وتأثيرها الفعال في عرض النقود.

ويقسم هدا الفصل الى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

المبحث الثاني: اساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي وخصائصه

يعد البنك المركزي اساس الجهاز المصرفي حيث انه يمده بالدعم وذلك يظهر من خلال دوران جميع المنشآت المصرفي الاخرى حول النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقررها.

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات اذ ان اول شكل من اشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين (العراق) عام 3500قبل الميلاد و بتقدم التجارة بين الشعوب و ظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري فقد بدأت ظاهرة ايداع الفائض منها الى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها و المحافظة عليها تعتبر هذه الظاهرة من اولى اشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ اوروبا الجنوبية

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك ان نسبة صغيرة من شهادات الايداع تعود اليهم للمطالبة بتحويلها الى نقود او لتحويلها الى الاشياء التي تماثلها ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة حيث رأى رجال البنوك امكانية التصرف بها بإقراضها للغير و بضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الاخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين طالما انه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين ويسمى الجزء من الاموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك ازاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك وظيفتين هما: قبول الودائع والاقتراض معا ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي حق وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم.

ويذكر المؤرخين أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1567م وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوربا منها بنك أمستردام في هولندا عام 1609 ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة بأصحابها في حالة افلاسه[1].

[1] – زينب حسين عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 37.

اختلف المفكرون الاقتصاديون حول تعريف موحد للبنوك المركزية، وذلك يرجع للدور الذي تلعبه هذه البنوك من دولة لأخرى بحسب الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي لكل دولة وللبيئة التي ينشط فيها[1].

مما سبق يمكن حصر مجموعة من التعريفات لمفهوم البنوك المركزية:

البنك المركزي " عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة فهو يأتي في قمة النظام النقدي للبلاد".

البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وله حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفل الحصول على كافة المعلومات التي تساعد في تحقيق أغراضه.

إذا وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة تتولى العمليات النقدية والتمويلية الهامة، حيث يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة باعتباره يتولى إدارة الجهاز المصرفي والنقدي.

خصائص البنك المركزي:

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية[2]:

البنك المركزي مؤسسة نقدية قادرة على إصدار النقود القانونية وذلك النوع من أدوات الدفع التي تميز بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات.

مؤسسة عامة تعود ملكيتها للدولة سواء بقوة القانون أو هي ضرورية تمليها أهمية وخطوة الوظائف الموكلة لهذه المؤسسة.

لا يمارس البنك المركزي عمليات البنوك العادية، لأنها تتعارض مع وضعه ولا نجده منافسا لها، خاصة باعتباره بنك البنوك يحتفظ لديه الأرصدة التي يوحيها القانون، لذا يقتصر تعامله مع البنوك دون التعامل مع الأفراد.

تحقيق سياسة نقدية رشيدة وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

[1] – عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1992، ص ص 143 – 144.

[2] – مصطفى رشيد شيخة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص ص 36-37.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي.

تعددت وظائف البنك المركزي وترتيبها إلا أن جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف متشابهة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وسنحاول في هذا المطلب التركيز على أهم وظائف البنك المركزي.

1. **بنك الاصدار:**

لقد تولت البنوك المركزية مهمة إصدار النقود حتى أنه أطلق عليها في بادئ الأمر بنوك الإصدار وذلك راجع إلى عدة اعتبارات نذكر منها.

تشابه العملة وتماثلها داخل وتوحيد شكل التداول النقدي بالإضافة إلى تأمين رقابة حكومية فعالة على وسيلة الائتمان أصبح أهم إلا أن تدني قيمة العملة الأوراق الحكومية في السابق أفقد ثقة الجمهور لها، مما دفع الحكومة إلى تركيز إصدار الأوراق النقدية في أحد المصارف.

إن تركيز إصدار الأوراق النقدية في بنك واحد يتمتع بدعم الحكومة أضفى على هذه الأوراق سمعة مميزة أعطت قيمة عظيمة لهذه الأوراق خاصة في الأزمات والظروف الطارئة.

2. **بنك الحكومة:**

يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمون بالسندات والأدونات التي تقدمها الحكومة وكذلك الاحتفاظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية حيث تودع الحكومة بعض من أموالها لديه وتسدد ديونها شبكات مسحوبة عليه

يقدم البنك الاستشارات المالية إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بل يساهم البنك المركزي في وضع السياسة المالية والنقدية ويعمل على تنفيذها عن طريق الإشراف والتوجيه[1].

3. **بنك البنوك:**

يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، حيث يتعامل مع جميعها بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة حيث يحتفظ البنك المركزي بأرصدة البنوك التجارية كما أنه يقوم بتقديم القروض لها عند الحاجة.

البنوك التجارية تلتزم بإيداع حيز من رصيدها في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها هذه النسب يحددها البنك المركزي بإدارته والمقصد منها حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة جيدة[2].

السياسة الاقتصادية العامة يجب أن لا تكون أهدافها تحقيق الربح بل تكون أهداف تخدم الصالح العام وتضمن حقوق الدولة والفرد وإلا أصبح يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد فعلية تنظيم نشاط النقود والائتمان وربط حاجات المعاملات والسياسة النقدية.

[1] – عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-151.

[2] – نوفل سمايلي، اشكالية استقلالية البنوك المركزية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تبسة، 2004، ص 10.

المطلب الثالث: علاقات البنك المركزي.

علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى:

بعد انفراد المركزي بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية زادت أهميته في نظام البنوك التجارية وعليه أخذت هذه الأخيرة تودع جزءا من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي يستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي نشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض فعملية المقاصة التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية تتم أولا بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك آخر وفي حالة ظهور رصيد مدين على البنك آخر يحرر البنك المدين شيك لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي ثم تودع البنوك الدائنة الشيكات المسموحة لصالحها لدى البنك المركزي، وعليه فالبنوك التجارية اعتادت على الإيداع لدى البنك المركزي جزءا من أرصدتها النقدية هذه الأخيرة تمثل التزامات على البنك المركزي لدى البنك التجاري، وعليه نشأ من البنك المركزي والبنوك التجارية علاقة تشبه العلاقة التي تقوم بين البنوك التجارية والأفراد[1].

علاقة البنك المركزي بالدولة:

إن علاقة البنك المركزي بالحكومة تعتبر شرطا لازما يجب توافره لتحقيق سياسة نقدية اقتصادية سديدة كما أن هذه العلاقة تحددها في الوقت الحاضر قوانين صيرفة المركزية وتحديد دور البنك المركزي مؤخرا بالنسبة لدور الدولة لا يعني بالضرورة جمود علاقة المصرف مع الدولة إذ لا يمكن جعل هذه العلاقة مرنة إلا عن طريق التنسيق المتبادل بين سياستها المالية والنقدية وهو شرط ضروري لإدارة الشؤون المالية من أجل إدارة سليمة[2].

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل فهي تعتبر الركيزة الأساسية فلا يمكن قيام نظام اقتصادي بدون بنوك تجارية لذلك سوف نركز في هذا المبحث على ماهية هذه البنوك وذلك بعرض مفهومها وخصائصها وكذلك مصادر أموالها واستخداماتها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول لودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري هذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال[3].

[1] – صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1984، ص ص 151– 152.

[2] – جمال جويدان، تشريعات مالية ومصرفية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2002، ص ص 36–37.

[3] – إسماعيل إبراهيم الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 12.

عرف بعض الكتاب البنك بأنه " المنشأة التي تتخذ من الانجاز في النقود حرف لها"

تعرف أيضا بأنها: " هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطالب أو لأجال محددة وتزال عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته لها يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء مشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية ووفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي المؤسسات أعمال يتركز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين ذوي الفوائض المالية وذوي العامة اليها حيث يتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال.

خصائص البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن انجازها في ما يلي:

- تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها مما يخلق المدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم.
- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد يعد البنك المركزي.
- تتسم البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من الفرو سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل.
- تتميز البنوك التجارية بتعدد وكثرة مودعها متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط المصرفي الاقتصادي وحجم المدخرات حيث تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[2].

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي[3]:

[1] – عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 28.

[2] – نجار حياة، المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2014، ص 17.

[3] – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره،ص 74.

أ- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1. **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو أحد المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.
2. **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة مثل مدينة أو إقليم محدد وتتميز بصغر حجمها حيث ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها.

ب- من حيث حجم النشاط:

1. **بنوك الحملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
2. **بنوك التجزئة:** وهي البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى حيث تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، وهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنفعة الزمنية والمكانية.

ت-من حيث عدد الفروع:

1. **البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه دون الرجوع للمركز الرئيسي للبنك.
2. **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة وينسق بين الوحدات.
3. **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات العامة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم هذه الشركة بالإشراف على الشركات التابعة وتمنح لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي[1].
4. **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل تم توظيفها الأموال في الأوراق المالية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نفوذ سرعة وبدون خسائر.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية.

تسعى المصارف التجارية تحقيق أهدافها الأساسية والتي تتمثل في :

الربحية:

[1] – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، 75.

تسعى إدارة المصارف (البنوك) دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكبر، فبمعنى ذلك أنها أكفأ من غيرها وحتى يتمكن البنك من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه وإذا قلت إيراداته يتوجه نحو الإغلاق والإفلاس[1].

السيولة:

إن السيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما السيولة في البنوك تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزامات المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأن طلبات وحاجات مالية أخرى، وهذا يعني أن على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة.

الأمان:

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فبأي خسائر في هذا النوع معناه إتمام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف التجاري ولذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة[2].

ومن خلال هذه الأهداف يبدو أن هناك تعارض بين هذه الأهداف حيث يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، ألا أن ذلك يؤثر سلبيا على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي يكون المصرف مطالبا بتسديد العوائد على إبداعات الزبائن.

الفرع الثالث: وظائف البنك التجاري.

لاشك أن قيام أي بنك تجاري يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطن والمساهمة في التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الأهداف يقوم المصرف بأداء مجموعة من الوظائف أهمها[3]:

1. قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل مقابل الحصول على عائد نظير هذه العملية.

[1] – محمد عبد الغفار الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 91

[2] – عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المصارف المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

[3] – خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية والطرق المحاسبة الحديثة، دار وائل، عمان، 1998، ص 36.

2. المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
3. تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه أو على بنوك خارجية أو محلية وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة مالية جيدة.
4. شراء وبيع الأوراق المالية وكذلك فتح الاعتمادات المستندة لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى إصدار خطابات الضمان للعملاء .
5. تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

المطلب الثالث: مصادر البنك التجاري واستخداماته.

تشمل البنوك التجارية على عدة مصادر تمويل مختلفة للقيام بدور الوساطة المالية وهي جانب المطلوبات في الميزانية العمومية بينما تمثل استخداماته في جانب الاستخدامات للميزانية العمومية للمصرف.

الفرع الأول: مصادر البنك التجاري.

تستمد البنوك التجارية مصادرها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة منها ما هو ذاتي حيث يمثل التزامات البنك اتجاه أصحاب رأس ماله ومنها ما هو خارجي يمثل التزام البنك اتجاه متعامليه من غير أصحاب رأس ماله.

1) **المصادر الداخلية:** وهي التي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك وتتمثل في[1]:

1-1 **رأس المال المدفوع:** وهو ما يدفعه المساهمون من الأفراد والمؤسسات والحكومات في رأس مال البنك لذلك فهو يعتبر التزاما أو دينا على البنك لصالح المساهمين ولا تعتمد عليه في مزاولة نشاط بل غالبا ما تستخدم في إنشاء البنك وتجهيزه وهو بذلك لا بشكل الانسبة ضئيلة من إجمالي مصادر البنك.

2-1 **الاحتياطات** : هي مبالغ مالية أو جزء من الأرباح يحتفظ بها البنك كنسبة تضاف إلى رأس المال وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله وتميز نوعين من الاحتياطي:

أ- **الاحتياط القانوني** : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من البنك المركزي.

ب-**الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.

[1] - نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23- 24.

3-1 **الأرباح غير الموزعة:** وهي المبالغ التي يتقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين مبالغ أرصدتها تعتبر مؤقتة بطبيعتها، حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستخدام والتوظيف.

المصادر الخارجية: وهي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمال موارده وتشمل على:

1) **الودائع:** وهي أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع تمثل في:

أ- **ودائع تحت الطالب:** تتمثل في الأموال التي يحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم وسحب الشيكات عليها في أي وقت يشاؤون ودون إخطار مسبق ولا يتم دفع فوائد عليها نظرا لطبيعتها حيث تكون أرصدتها معدة للدفع.

ب-**الودائع لأجل:** وهي الودائع التي لا تستحق سواء جزئيا أو كليا إلا بعد فترة معينة متفق عليها عند الإيداع حيث لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الموعد المحدد مما يعطيه حرية في اقتراضها واستثمارها لكن مقابل ذلك يدفع عليها فوائد بصفة دورية تكون مؤهلة للريادة كما زاد مبلغ الوديعة أو زادت فترة الإيداع وتهتم البنوك التجارية بهذا النوع من الودائع لأنه يعطيها مرونة أكبر في التوظيف وتحقيق عوائد إضافية[1].

ت-**الودائع بالإخطار:** وهي الودائع التي لا يحدد فيها العميل عند الإيداع تاريخ السحب أو الاستحقاق، حيث لا يحوز له السحب من هذه الودائع إلا بإشعار البنك وذلك بتقديم اخطار يحدد فيه المبلغ المراد سحبه وكذا تاريخ السحب

2) **حساب التوفير:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لدى البنوك لحين الحاجة اليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم حيث يمكن السحب منها في أي وقت ويحق لصاحب الحساب أن يسحب شخصيا من رصيده وقت ما يشاء وذلك بموجب أمر الدفع أو بالتسجيل على دفاتر التوفير الخاصة وهو ما يسمح بمتابعة العمليات التي تمت بمعرفة رصيد الحسابات ف أي لحظة.

3) **القروض:** وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية ويتم الحصول عليها من البنك المركزي أو المؤسسات المالية وذلك لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة طالبات العملاء غير المتوقعة أو الرغبة في التوسع في منح الائتمان.

[1] – خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 87- 88.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية.

يشمل جانب الموجودات في ميزانية البنك وتتمثل في العناصر الآتية:

1) **الأرصدة النقدية الجاهزة:** هي التي سيولتها عالية جدا وذلك لتغطية المسحوبات من الودائع ومقابلة المصروفات الطارئة وتمثل على العنصر التالية:

أ- **النقدية الجاهزة لدى البنك:** وهي عبارة عن الأموال التي يحتفظ البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية[1].

ب-**الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي:** وهي تمثل الاحتياطي النقدي الإجباري وهي عبارة عن أرصدة دائنة يتم تكوينها كنسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي.

ت-الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية أو ما يسمى بأرصدة الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى، تكون في شكل ودائع خضيرة الأجل لدى البنوك الأخرى وهي المبالغ المشفرة في سوق ما بين البنوك لمواجهة متطلبات العمل والسيولة عند الحاجة.

2) **الأصول ذات السيولة المرتفعة:** يطلق على مكونات هذا البند الاحتياطي الثانوي، حيث يغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية فرغم أن البنك يقوم بتوظيفها إلا أن توظيفها يكون قصير الأجل في العادة.

3) **الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة:** وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عوائد عالية حيث أن البنك يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول وهي تمتع سيولة منخفضة جدا بينما ربحها مرتفعة وتشمل على ما يلي: القروض المتوسطة وطويلة الأجل، الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل، الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة)

[1] – خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته سابقا نستنتج أن الجهاز المصرفي عرف تطورات وتغيرات عبر مراحل مختلفة وخاصة هيكله ذلك من أجل التكيف مع التغيرات التي تحدت على الساحة العالمية، ولقد تم الإلمام بالدرجة الأولى بالبنك المركزي وتطوره وأهميته في الجهاز المصرفي، وقد خصت الدراسة أيضا بالبنوك التجارية التي تعتبر الركيزة الأساسية في أي نظام اقتصادي والتي تلعب دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها وكذلك تخصيص وتوزيع الأموال بهدف تحقيق الربحية.

الفصل الثاني

تسيير المخاطر المصرفية

الفصل الثاني: تسيير مخاطر المصرفية.

تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائد لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

إن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المخاطر وأنواعها وطريقة تسييرها.

وينقسم هذا المبحث إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: تسيير المخاطر البنكية.

المبحث الأول: أساسيات المخاطر المصرفية.

تواجه البنوك عدة أنواع من المخاطر تتطلب وجود آلية مناسبة معها وتختلف هذه المخاطر باختلاف النشاط الرئيسي للبنك.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية.

اختلف الكتاب في تعريفهم للخطر فقد عرفهم بعضهم على أنه:

عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.

وقد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته وقد عرفه آخرون على أنه: احتمال وقوع خسارة[1].

وعرفه آخرون على أنه: "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين.

أما مفهوم المخاطر البنكية فهي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على إشهار معين[2].

إن المخاطرة لأصل معين من الأصل يمكن تعريفها بدرجة الاختلافات المتوقعة في العائد فالمخاطرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير في العائد وكلما زاد التغير في استثمار معين زادت المخاطرة[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المخاطرة ملازمة لنشاط البنوك حيث لا يمكن للبنك منح القرض دون تحمل المخاطر ولا يمكن لمستثمر القيام بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يختلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة.

---

[1] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، إدارة مخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 24-25.

[2] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بسكرة، 2009، ص 49.

[3] خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 38.

والمخاطر الائتمانية هي أيضا تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل وهذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال نتقيم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت، أو تراجع قيمة أسهمها[1].

إن المخاطر الائتمانية ذات أهمية بالغة حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإعسار وتتم مراقبة هذه المخاطر عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك.

إن قياس المخاطر الائتمانية يثير العديد من القضايا أولها أن الأرصدة المعلقة وقت التخلف عن الدفع لا تكون معلومة مسبقا، أما بالنسبة للسحوبات على المكتوف، فالاستعمالات المستقبلية لهذه الخطوط تكون غير معلومة حيث أن استخدامها متروك ضمن حدود معينة لمبادرة العميل ولذلك فإن المبلغ المعرض للمخاطرة في المستقبل والذي من المحتمل أن يفقد في حالة التخلف عن الدفع لا يكون معروفا في مثل هذه الأحوال.

إن حجم الالتزام لا يكفي لقياس المخاطرة فللمخاطرة بعدان:

- ✓ كم المخاطرة أو المبلغ الذي يمكن أن يفقد.
- ✓ نوعية المخاطرة أي احتمال التخلف عن الدفع.

وفي النهاية يصعب تقويم المخاطر الائتمانية المتراكمة عبر مجموعة من المعاملات سواء قروض أو أدوات سوقية سبب تأثيرات التنويع.

مخاطر السيولة:

هي المخاطر الحالية والمستقبلة التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدر البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة.

تعني مخاطر السيولة أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هدا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي ساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة.

تعرف أيضا مخاطر السيولة على أنها مواجهة صعوبات في تدبير الأموال وأن ترتبط مخاطر السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة ومثل هذه القدرة في الواقع محصلة في نوعين من العوامل هما[2]:

[1] مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 77- 78.

[2] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 79.

السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت وسيولة البنك.

العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة:

- تراجع الثقة في العالم المصرفي.
- التركيز بالنسبة لبعض مصادر موارد البنك.
- تركز الإقراض قصير الأجل أو عمليات لآجال طويلة.

وبصفة عامة تتعرض البنوك لخطر السيولة نظرا للأسباب التالية[1]:

- سحب كبير للودائع الادخارية من طرف الزبائن.
- حدوث أزمة كبيرة في السوق.
- أزمة سيولة عامة في السوق.

مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة حيث تكون أسعار الفائدة غير مستقرة وذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا.

كما يمكن أن نعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها تدني الوضعية المالية للبنك نتيجة تغيرات أسعار الفائدة[2].

إن مصدر مخاطر أسعار الفائدة يكمن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت فالمقترض يمكنه دائما أن سدد القرض ويقترض بسعر حديد وهو حق يمكن أن يمارسه في حالة انخفاض أسعار الفائدة انخفاضا تسديدا، وتحمل الودائع خيارات أيضا حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة حيث أنها لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق.

[1] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم، مرجع سبق، ص 80

[2] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص 79.

مخاطر السوق:

هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية ونشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات الأسهم، العملاء والنصائح[1].

تعرف مخاطر السوق على أنها الانحرافات السابقة لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.

يمكن أن تنقسم مخاطر السوق إلى عدة أبعاد على سبيل المثال: مخاطر السيولة مكون هام في كل الأسواق وهناك أيضا مخاطر التقلب الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية.

مخاطر الصرف الأجنبي:

تمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملاء الأجنبية.

تنتج هذه المخاطر من التغيرات في أسعار الصرف بين العملة المحلية للبنك والعملات الأجنبية وأساسها عدم التطابق بين الأصول والخصوم في الخارج عند تقيمها لعملات مختلفة مما قد يعرض البنك لخسائر نتيجة لتحركات الأسعار الصرف السلبية وعند تقييم المخاطر العملة يجب التمييز بين مخاطر ناتجة عن القرارات السياسية ومخاطر ناتجة عن عمليات مصرفية تقليدية ومخاطر ناتجة عن عمليات تجارية.

مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات:

هي عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح ولذلك فإن مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد[2].

إن عدم القدرة على الدفع هي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح وكل المخاطر التي يتم تحملها، الائتمان، سعر الفائدة، السيولة، المخاطر السوقية أو التشغيلية إن مخاطر القدرة على الدفع جوهرية بالنسبة للجهات المنظمة فالقضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال يتبع ويؤسس التوجهات الرئيسية لإدارة المخاطر وهذه يمكن تلخيصها في المبادئ التالية:

- كل المخاطر تولد خسائر محتملة.

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المستمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي القاهرة، 2000، ص 203.

[2] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص 81.

- الحماية النهائية من هذه الخسائر تمثل في رأس المال.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال، بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر.

ويتطلب تنفيذ هذا المبادئ ما يلي:

1. أن يتم إجراء قياس كفي لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتملة.
2. أن يتم اشتقاق مقياس للخسائر الإجمالية المحتملة المحتملة المتولدة من المخاطر المحتملة.

المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية[1].

المخاطر التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية وفي غياب التتبع والإثبات الكفئ للمخاطر، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وألا تتخذ إجراءات تصحيحية وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة، وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين[2]:

المستوى الفني: عندما يكون نظلم المعلومات أو مقايس المخاطرة قاصرة.

المستوى التنظيمي: ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القراء والسياسات ذات صلة في كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة فأي قصور يحتمل أن يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة ومما يزيد الوضع سوءا أن هناك العديد من الأسباب المحتملة وفي حدوث هذه الحضور.

أنواع مخاطر التشغيل:

يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيل المتعلقة بأحداث معينة، والتي تنطوي على احتمال السبب في خسائر كبيرة منها ما يلي:

الاحتيال الداخلي: هي تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسية الشركة من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها.

[1] شقيري نوري موسى، ادارة المخاطر، ص 302.

[2] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص 82- 83.

الاحتيال الخارجي: في كل الأفعال التي يقوم بها الطرف الثالث والتي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون[1].

ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:

كل الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات، أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات في إصابات شخصية.

الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنحات والعملاء والأعمال.

وهي الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالتزامات المهنية اتجاه عملاء محددين ربما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.

الأضرار في الموجودات المالية:

وهي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعة أو أية أحداث أخرى.

توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر:

أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة.

التنفيذ أو إدارة المعاملات:

الاخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة والبائعين.

الضغوط التنافسية: إن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطر وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة[2].

التطورات التكنولوجية: إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملة الكلية التي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطر، حين تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.

[1] آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 143 – 144.

[2] نجار حياة، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، مرجع سابق، ص ص 49 – 50.

مخاطر السمعة:

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى تكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات المصرف[1].

المخاطر القانونية:

وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية، وتحدث المخاطر القانونية عند وقوع نزاع أو خلاف بين البنك وزبائنه نتيجة وجود غموض عند القيام بعملية ما أو إبرام عقد.

كما يمكن تعريفها على أنها مخاطر تصفية الأصول أو بيعها بخسائر في قيمتها أو أن الالتزامات يتم تقويمها بقدر أكبر مما هو متوقع وذلك نتيجة لعدم كفاية أو خطأ في الإجراءات القانونية أو خطأ في المستندات كما أن التغيير في القوانين تعرض البنوك إلى المخاطر خاصة عندما تنفذ نوع جديد من العمليات أو عندما تقوم بالدخول في معاملات لا تؤمنها حقوق قانونية.

المخاطر الإستراتيجية:

في المخاطر المرتبطة بالقرارات والسياسات والتوجهات التي تتخذها الإدارة العليا للمصرف، وتختلف بذلك عن بقية المخاطر المصرفية في كونها أكثر عمومية واتساعا من بقية المخاطر الأخرى كما لها تأثير على المخاطر الأخرى وبالتالي فالمخاطر الإستراتيجية تتواجد في أعلى مستويات القرار وتعتبر اليوم كخطر كبير إذ يدمج مجموع الأجوبة المتعلقة بالمخاطر الأساسية الأخرى فهي تتعلق بخطر جديد، وهي تنشأ من الأخطاء التي قد تحدث عند تبني إستراتيجيات وخطط تقديم العمليات والخدمات وتنفيذها والتي تقع فيها الإدارة العليا، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

هناك عوامل تؤثر في المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

التغيرات القانونية والإشرافية:

[1] محمد كمال كامل عفافة، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري، 2005، ص 141.

[2] آيت عكاش سمير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص 143-144.

[3] آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 146.

تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة، كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة بعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.

تذبذب العوامل الخارجية: إن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها، إلى خسائر كما أنها تؤثر على خزينة البنك وذلك لأن البنك حساس للتعبيرات في أسعار الفائدة.

إن البعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتمثل هذه النشاطات في:

النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات.

التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا.

المبحث الثاني: تسيير المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم سير المخاطر المصرفية.

تسير المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، تحليله، قياسه وتحديد وسائل مواجهته تم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة[1].

ويرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحساب عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تحليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما يرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر ومن أهم هذه التكاليف ما يلي:

1. تكاليف التحكم في الخسارة (التحكم في الخطر)
2. تكاليف الفرصة البديلة.
3. التكاليف المعنوية أو النفسية.
4. الخسائر المادية المصاحبة للخطر.
5. الخسائر الفعلية التي تتحقق نتيجة تحقق الخطر.

ومن هنا نلاحظ أن أسهل التكاليف قياسا هي الخسائر المادية والخسائر الفعلية، أما التكاليف المعنوية أو تكاليف الفرصة البديلة فإنه يصعب قياسها، وأما خسائر التحكم في الخطر فيمكن أن يتم تخفيضها عن طريق تدريب العاملين مثلا.

[1] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص ص 26-27.

إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن[1].

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSR إدارة المخاطر كما يلي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها.

تعرف إدارة المخاطر بأنها مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابية إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثارها هذه المخاطر مع جهة أخرى بواسطة العقود، الكفالات الضمانات، والتأمين ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن إدارة المخاطر هي إجراءات يقوم بها البنك من أجل تحديد المخاطر وإدارتها وقياسها بطرق تقلل من أثرها السلبي على تحقيق أهدافها.

أهمية إدارة المخاطر:

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها والمتمثل قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وتتمثل في:

أداة لتنفيذ الإستراتيجية: لا يمكن بدون إدارة المخاطرة رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشاد به التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر أمر ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تفضيلها من العملاء وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة بحيث يتقاضى أسعارا مبالغا فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم أصحاب المخاطر العالية مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء.

[1] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص 118.

قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:

إن مخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى ما لكي الأسهم.

كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.

مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشركة لكل من رأس المال والمخاطر التي تحملها.

أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

المساهمة في اتخاذ قرارات السعير: إن العلم يسمح للبنوك بتسعيرها وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بن رأس المال المتاح والمخاطر[1].

رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:

بدون قياس المخاطر يصبح غير ممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذي تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش ثم في مرحلة ثانية في حالات عجز السداد.

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طرق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن مخاطر ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار تحمل المخاطرة رغم أن ربحتها يمكن أن تكون متماسكة مع مخاطرها وإذا لم يستطيع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام عن تلك المخاطر.

المطلب الثاني: مراحل تيسر المخاطر المصرفية.

يمكن إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية:

[1] طارق عبد لعال حماد، إدارة المخاطر، أفراد إدارات شركات بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص ص 223 -232.

1. تحديد الهدف.
2. تحديد خطر
3. تقييم الخطر
4. تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر.
5. تنفيذ القرار.
6. التقييم والمراجعة.

تحديد الهدف: إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج أداة المخاطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من إجراء نفقات برامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء.

فمثلا عندما تكون التكلفة المتدنية هدفا أساسيا لإدارة المخاطر ولكن قد ينتج عن التركيز على عنصر التكلفة اتباع برنامج في إدارة الخطر غير كاف أو غير ملائم وقد ينتج عن ذلك تحمل تكاليف ضخمة جدا ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن أن تحملها المنشأة في ظل برنامج غير ملاءم لذلك يجب أن تكون الهدف الأساسي لإدارة الخطر هو حماية كلفة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة وهذا الهدف يضمن أمرين هما:

أ- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس.
ب-حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض.

تحديد واكتشاف الخطر: تقوم الإدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يواجهها المسترجع ويتم التبويب على أساس موضوع الخطر كأخطار الممتلكات والأشخاص أو نوع الخطر مباشر أو غير مباشر ويتم ذلك في المشروعات الكبيرة عن طريق إعداد دليل للخطر وذلك لمعرفة نوع الأخطار ومسبباتها والطرق المختلفة لمواجهتها من خلال هذا الدليل[1].

تقييم المخاطر: يقصد بتقسيم المخاطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم بتبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة.

يتمثل ذلك التبويب في:

أخطار جسيمة: وتشمل الأخطار التي تؤدي إلى إفلاس المشروع.

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 31 – 33.

أخطار متوسطة: وتتمثل في الأخطار التي لا تؤدي إلى الإفلاس ولكن إلى الاقتراض من أجل استمرارية الإنتاج.

أخطار قليلة: وتتمثل في الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها بسهولة من الدخل الجاري للمشروع.

تحديد البدائل (اتخاذ القرار): هناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المؤسسة هما:

أ- مدخل التحكم في الخطر (الوقاية والمنع)
ب-مدخل تحويل الخطر.

أما مدخل التحكم في الخطر فيركز على تدنيه الخسائر المتوقعة عن وقوع الخطر بينما تحويل الخطر فيركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر.

وتعد هذه المرحلة بمثابة مشكل اتخاذ القرار حيث يجب على مدير أو صاحب المشروع اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر وأحيانا قد يوجد خطة مسبقة للتعامل مع هذه المخاطر.

بالإضافة إلى ما تقدم على البنوك أن تكون لديها أنظمة رقابة لضمان مصداقية إدارة مخاطر سعر الفائدة لديها.

مخاطر السوق:

إن قياس مخاطر السوق مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المعاكسة سوف تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك كما يتم وضع سياسات تتضمن الصلاحيات الواجب التعامل بها وتطبقها من قبل إدارة البنك[1].

- على المدقق الداخلي أن يضمن أن الإجراءات المحاسبة على مستوى من الدقة والسرعة والكمال.
- إعداد تقارير خاصة بمخاطر السوق توفر معلومات جيدة وكافية .

مخاطر سعر الصرف:

تعتبر مخاطر سعر الصرف من المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة تعبيرات حركة سعر الصرف وإن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن كشف هذه المخاطر وبالتالي يجب إتباع سياسات واضحة للتحكم في مثل هذه المخاطر وتتمثل هذه بعض الإجراءات في ما يلي:

- قياس مخاطر سعر الصرف ذو أهمية كبيرة من أجل فهم الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك.
- تعهد الإدارة بأن خسائر الصرف لن يكون لها أثر مدمر لأرباح البنك .
- مراجعة مخاطر سعر الصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك تحديد التقنيات والطرق المستخدمة.

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 301- 302.

إدارة مخاطر السيولة:

تظهر مخاطر السيولة عندما يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات، أن المتطلبات المسبقة لإدارة مخاطر السيولة تتضمن وجود مجلس إدارة يعرف ما يدور حول هذا الموضوع، إدارة قادرة وموظفون لديهم الخبرة المناسبة وإجراءات وأنظمة فعالة.

كما أن الإجراءات المتبعة لإدارة هذه المخاطر تتمثل في:

- إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية.
- توفير الإجراءات والسياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك وضع الحدود المناسبة التي تناسب وحجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته.
- توفر نظام لقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- يجب على البنوك توفير أنظمة تمكنها من معرفة مخاطر السيولة مقدما حتى يتم اتخاذ اجراءات مناسبة لتصويب الوضع .
- استعمال أنظمة معلومات قادرة على التقاط المعلومات اللازمة لقياس و مراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية[1].

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

تشكل مخاطر سعر الفائدة الكبيرة تهديدا القاعدة الأرباح ورأس المال لد البنك والهدف الرئيسي من إدارة مخاطر سعر الفائدة هو اتقاء على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك.

كما تقع المسؤولية على مجلس الإدارة لفهم وطبيعة ومستوى مخاطر سعر الفائدة والتأكد من أن إدارة البنك تقوم بالخطوات اللازمة من أجل تعريف قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر.

كما يجب توفر بعض السياسات الواضحة والإجراءات اللازمة للحد من مخاطر سعر الفائدة لدى البنك بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير المناسبة في الوقت المناسب.

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 300.

الفرع الثاني: عمليات إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر الائتمانية:

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا وأن حسن إدارة المخاطر بالبنوك ويستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة تسمى لجنة إدارة المخاطر يهتم بإعداد السياسات العامة أما الادارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري[1].
- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- استخدام أنظمة معلومات جديته لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان لها.
- كما أن هدف تسيير مخاطر الائتمان هو حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها.
- استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة المخاطر الائتمانية وتطبيق أنظمة ولتقييم وقياس هذه المخاطر
- الالتزام بالسياسة الائتمانية الموضوعية والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة.
- المتابعة والرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصارف.
- مراقبة محفظة القروض في البنك وذلك لضمان أن القروض يتم تسديدها وفي حال عدم السديد يتم تصفيتها بشكل جيد.

المطلب الثالث: أطراف إدارة المخاطر ووظائفها.

أطراف إدارة المخاطر:

تجدر الإشارة أنه أصبح لدى الكثير من البنوك وخصوصا الكبرى منها تحديد مسؤولية كل طرف رئيسي ومحاسبته وذلك في الإطار أو البعد المحدد له في مجال المخاطر ويتمثل مجموع العلاقات القائمين بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك المساهمين وغيرهم وكذا انطلاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة للمخاطر[2].

[1] حورية قبايلي، إدارة المخاطر الائتمانية، العدد 154، جامعة الجزائر 3، 167.

[2] نبيل حشاد، دليلك إلى المخاطر المصرفية، موسوعة بازل، الجزء الثاني، 2005، ص 24.

المراقبون (المشرفون) لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك إن الوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي.

المساهمون يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة ذو كفاءة يتكون من أعضاء مؤهلين وذوي خبرة لتسيطر توجهات البنك.

مجلس الإدارة: الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين خصوصا الإدارة العليا، ووضع سياسات التشغيل كما تقع على عاتق مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أداءه.

الإدارة التنفيذية وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

لجنة التدقيق والمدقق الداخلي: تعتبر لجن التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة حيث يتولى هذه اللجنة مهمة التأكيد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات.

المدققون الخارجيون: يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييميا في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون مركزا على المخاطر وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين في السلطة الرقابية[1].

المتعاملون مع البنك: بالنسبة للمتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من خلال حرصهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من طرف البنك.

إن الإدارة السليمة تلزم كل مؤسسة مالية أو مصرفية بتحديد الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر على مستويات مختلفة:

المستوى الاستراتيجي ويتم فيه تحديد مهمة إدارة المخاطر ووظيفتها وتعريفها من قبل الإدارة العليا.

المستوى الكلي: ويتضمن إدارة المخاطر ضمن خطوط العمل المحلية، حيث يتم القيام بالأنشطة المتعلمة بإدارة المخاطر من قبل المدراء والذين يقومون بعملية المراجعة لمستوى المخاطر بالمؤسسة.

المستوى الجزئي: يتضمن خطوط العمل الأساسية التي تنج عنها مستويات المخاطر المختلفة حيث يتم القيام بمهمة إدارة المخاطر من قبل الأفراد بالنيابة عن المؤسسة مثل القيام بعمليات تنظيم القروض وعمليات التمويل كما أن إدارة المخاطر هنا تتبع السياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 25.

وظائف إدارة المخاطر:

تمثل هذه الوظائف في مجلس الإدارة والإدارة العليا لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، مراقبة السير وهي وظائف إستراتيجية ومكملة للوظائف الأخرى.

مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تعتبر مسؤولية مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة شرطا ضروريا بالإرساء نظام فعال للرقابة الداخلية يتمثل دوره الأساسي في المحافظة على أهداف الملاك أما مسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية تتمثل في:

- فهم المخاطر الناجمة ووضع الحدود المقبولة لها.
- التأكد من أن الجهاز التنفيذي يمارس مسؤولياته بشكل تام.
- الموافقة على الإستراتيجيات وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل والتنظيم.

أما الإدارة العامة فتمثل مسؤوليتها في:

- تنفيذ الإستراتيجيات التي تمت الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة وتحديد الإجراءات المناسبة والفعالة للرقابة الداخلية.
- تطوير أجهزة لتحديد، قياس، إدارة ومراقبة المخاطر.
- التأكد من أن المسؤوليات المسندة تمت تأديتها.

كما يتمثل دوره الإدارة العليا أيضا في إعداد وإقامة قنوات اتصال فعالة للتأكد أن كل الأفراد العاملين بالبنك وأكون بالسياسات والإجراءات التي تحكم أعمالهم اليومية وأن المعلومات الملائمة تبلغ إلى الأفراد المعين بها في آمالها.

لجنة التدقيق: تعتبر لجنة التدقيق عاملا أساسيا في إدارة المخاطر وقد تفطنت أغلبية المؤسسات إلى أهمية هذه اللجنة التي تتكون من:

- عضوين أو ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تابعين للطاقم التنفيذي.
- عضو أو أكثر من أعضاء الإدارة المركزية مع وجوب كون أحدهم على الأقل يتميز بكفاءات في المجال المالي والمحاسب.
- هو مسؤول التدقيق الداخلي.

تمثل المهام الرئيسية للجنة التدقيق في ما يلي:

- تقويم نوعية الرقابة الداخلية لاسيما تناسق أجهزه القياس والرقابة والتحكم في المخاطر واقتراح أنشطة تكميلية في هذا الإطار.
- مراجعة وفحص وضوح المعلومات المقدمة ومدى ملاءمة المبادئ والمعايير المحاسبة المطلقة من طرف البنك.
- الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي، خطة التدقيق والموازنة.
- فحص التقارير المحررة من طرف المدققين الداخلي والخارجي ومتابعة تطبيق التوصيات التي تضمنها التقارير.

التدقيق الداخلي: تعددت وتنوعت تسميات هيئة التدقيق الداخلي وذلك باختلاف وتنوع المؤسسات فهناك من يطلق عليه المفتشية العامة في حين هناك من يسميه الرقابة العامة أو التدقيق الداخلي.

إن هذا التعريف ركز على عنصرين أساسين هما:

- إلزامية في حوكمة المؤسسة وإدارة المخاطر وهو ما يمثل جوهر مهمته.
- خلق القيمة المضافة لوظيفته وإرشاداته، ذلك أن التدقيق الداخلي لا ينحصر دوره في المراقبة بل يتعداه إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

وعليه يمكن تقييم فعالية التدقيق الداخلي من خلال معايير صعبة تتمثل في:

- تحديد الأهداف بدقة.
- تحديد دقيق للوظائف الكفيلة بتغطية كل المخاطر.
- مستوى الكفاءة لا يتسنى أي مجال للخطر.
- تقنيات متخصصة تسمح بجلب أكبر حصة من الموارد المتاحة.
- مخطط تدقيق متعدد السنوات يسمح بتغطية كل النشاطات والهيئات وفق تكرار يتماشى ومستوى الخطر الذي يحدق بالنشاط أو الهيئة.

إدارة المخاطر:

تتمثل وظيفة إدارة المخاطر المحددة والمعرفة مسبقا وذلك في إطار الإدارة المركزية للمخاطر أو في إطار خلية إدارة المخاطر أما القرارات فهي عادة ما تتخذ في إطار لجنة المخاطر التي تحكمها خلية إدارة المخاطر كما أن وظيفة إدارة المخاطر يمكن أن ترتكز على تشخيص التدقيق الداخلي أو على تحاليلها وبالتالي فإن دورها يعد تشغيليا على عكس التدقيق الداخلي ويمكن إيجاز مراحل العملية كالتالي:

- تحديد وتقييم المخاطر.

- إعداد خطط تقديرية.
- تحسيس مختلف هياكل المنظمة بالمخاطر وذلك من خلال نشر المعلومات عن طريق الاجتماعات والملتقيات.
- الإدارة المباشرة للمخاطر أي بمعنى الإدارة التشغيلية بما تتضمنه من تطبيق أو تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والمتابعة.

تسيير الأصول/ الخصوم: إن تقنية تسيير الأصول الخصوم هي طريقة شاملة تسمح للبنك بإدارة مكونات مجموع أصوله وخصومه وملاءمتها بما في ذلك العناصر خارج الميزانية وذلك بهدف تعظيم مردودية الأموال الخاصة والمحافظة على مستوى مقبول من خطر معدلات الفائدة الصرف السيولة.

وعليه فإن نشاط تسيير الأصول/ الخصوم يتمثل في:

- وضع وتسيير نظام معدلات التنازلات الداخلية بما يسمح بحماية مراكز الربح من المخاطر.
- تسيير نظام تحصيص الأموال بدلالة المخاطر.
- قياس مساهمة كل مركز ربح بما يتعلق بالمخاطر / المردودية.
- تسيير مخاطر معدلات فائدة، مخاطر السيولة والصرف بشكل كلي.

حين يلعب دور نظام المعلوماتية دورا مهما ورئيسا في هذه العملية لما يتوفر عليه من برنامج لتحليل الأصول والخصوم والعناصر خارج الميزانية بما يكفل إعداد التقارير المختلفة.

مراقبة التسيير: وهي مجموع التقنيات والأنظمة التي تهدف إلى قياس وتحسينها حيث أن وجودها وفعاليتها من وجهة نظم الرقابة الداخلية يشكلان عده مزايا وايجابيات ويمكن تلخيص أدوارها الأساسية في ما يلي[1]:

قياس النتائج: يتمثل الهدف الأول لمراقبة السير في قياس النتائج وهو ما يجعل المؤسسة بحاجة إلى نظام إعلام آلي في التسيير يسمح لها، بمعرفة المخاطر وتحديد رؤوس الأموال المتوسطة، المعدلات المتوسطة، الإيرادات، الأعباء، تكلفة العمليات الهوامش وغيرها.

إن هذه المعلومات تسمح للمؤسسة بقياس مستوى أداء مختلف النشاطات، مختلف الأسواق أو فئة معينة من الزبائن ومختلف الوحدات والمنتجات.

تحسين النتائج (مستوى الأداء): يتمثل الهدف في كيفية استخدام تلك المعلومات بأسلوب دائم وسليم لتحسين المردودية، تدنية التكاليف، تطوير المنتجات، الاكتشاف المبكر والسريع لأخطاء التسيير والأنشطة المصححة الفورية.

[1] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، ص ص 73- 77.

تقييم التغييرات البيئية واقتناص الفرص المتاحة وغيرها من المعلومات والترتيبات التي تضمن سلامة المؤسسة واستمراريتها في بيئة ذات منافسة شديدة وصعبة.

أداة للرقابة: حيث تعتبر وسيلة هامة في تحديد الأخطاء والأخطار ضعف المعدلات المتوسطة أو ارتفاعها، عدم تناسق هوامش الأرباح، انحرافات هامة بين المقدر الفعلي، تكاليف التشغيل لا تتماشى والمعايير المحددة الخ أما بالنسبة للإدارة العامة للمؤسسة فاختيار النتائج يمثل في حد ذاته أداة للقيادة لأن مثل هذا الاختبار التقييم يسمح للإدارة بالتأكد من النتائج المعروضة عليها كما يسمح لها بالحصول على شروحات وتفسيرات واضحة، مرقمة ومتجانسة عن الأسئلة المطروحة، حيث أن غيابها دليل على نقص الرقابة وعدم التحكم الجيد في العمليات التشغيلية.

خلاصة:

يعتبر القطاع المصرفي عصب اقتصاد أي بلد وسلامته تنعكس على سلامة الاقتصاد عموما، والمصارف هي منشآت مالية مهمتها تجمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض اقراضها لتفادي المخاطر المختلفة بحسب اختلاف نشاط المصرف، وذلك بإتباع وسياسات مخصصة لكل نوع من هذه المخاطر والتي تمثل في تحديد مواقع الأخطار وقياسها وإداراتها والسيطرة كما ذكرنا سابقا.

الفصل الثالث

تسيير المخاطر البنكية
وفق متطلبات لجنة بازل 3

الفصل الثالث: تسيير المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل 3

تمهيد:

أولت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية أهمية بالغة لعملية إدارة المخاطر المصرفية، واعتبرتها أحد المحاور الهامة لتحديد ملاءة البنوك وضمان استمرارها، ومع ظهور العولمة المالية واشتداد المنافسة بين البنوك، عرفت المخاطر المصرفية ارتفاعا وتنوعا ملحوظا وعدم التحكم في هذه المخاطر يجعل البنوك تقع في أزمات مصرفية حادة تنتقل آثارها من دولة إلى أخرى، نتيجة انفتاح الأسواق، مما يجعل لجنة بازل تعمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي العالمي وذلك من خلال اقتراح مجموعة من المعايير تساعد على تقليل المخاطر في البنوك، وبعد الأزمة المالية الأخيرة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 ظهرت الحاجة الماسة لمعايير احترازية، قادرة على حماية البنوك، لذلك تم إصدار اتفاقية بازل الثالث كإطار دولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والنظام المصرفي كما أن مسايرة وتطبق مقررات اتفاقية بازل الثالثة من طرف دول العالم لا يعتبر خيارا بل ضرورة ملحة تفرضها البيئة المصرفية العالمية من خلال العمل على دمجها في التشريعات المصرفية الوطنية ومن ثم التطبيق العملي لها على مستوى الأنظمة المصرفية المحلية ولقد تطرقنا في هذا الفصل حول محاور اتفاقية بازل الثالثة وأساليب قياس المخاطر البنكية وتيسرها، حيث يتمثل هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: اتفاقية بازل 3.

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر وفق بازل الثالثة.

المبحث الأول: اتفاقية بازل 3.

المطلب الأول: أسباب ظهور بازل الثالث.

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية comitee » « on banking regulation and suprevisory practucies ، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية[1].

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية استطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية.

أهداف لجنة بازل:

تعتبر لجنة بازل منذ إنشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة البنكية فهي تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي، إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة البنكية وذلك من خلال تحديد ثلاثة محاور للتدخل هي:

- تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة.
- تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط البنكي العالمي.
- تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.

وبالتالي، تمثل أهداف لجنة بازل في[2]:

[1] زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مانجمنت المؤسسة، المركز لجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006– 2007، ص 79.

[2] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013–2014، ص 94–95.

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال.

وهذه الأهداف تعمل على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية في ما يخص رأس المال المصرفي.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل الثالثة.

بعد انهيار بنكlehman brothers الأمريكي في 15 سبتمبر 2008، جاءت قرارات لجنة بازل المكونة من 27 دولة في 12 سبتمبر 2010 تحت عنوان لجنة بازل 3 في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، وجاء اتفاق محافظو البنوك المركزية ومسؤولو سلطات الرقابة المالية في اجتماعهم بمدينة بازل السويسرية لمنع تكرار الأزمة المالية العالمية[1]، كما جاء توصيات بازل وبقواعد ومعايير مصرفية، جديدة والتي اعتبرها البعض من المتخصصين في هذه الصناعة أنها بمثابة تعديلات واسعة وجوهرية على القوائم الرسمية لبازل2، حيث أن القواعد التي أرستها توصيات بازل 3 والتي تعتبر أكثر صرامة وتشددا في مسيرة العمل المصرفي العالمي، جاءت لتتصدى لكثير من جوانب الضعف في بازل 2، ومن ثم فإنها تقدم مجموعة من التوصيات للبنوك والمؤسسات المالية، لتكون أكثر استقرارا كما أكدت هذه التوصيات على أهمية دور إدارة المخاطر والتي تندرج تحت مظلة نظام الحوكمة الفعالة[2].

أهداف مقررات بازلIII :

أقرت مجموع من محافظي ورؤساء الأشراف في لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموع من المعايير التنظيمية في 12 سبتمبر 2010 ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الحالية من أكثر العواقب استمرارية للانكماش العالمي

[1] جلولي نسيمة ، مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل 2 المعلقة بقياس مخاطر البنوك، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2011-2012، ص 48.

[2] Abdelilah elatar, mohamed amine atmani, l'impact des accords de bale III sur les banques islamiques, dossiers de recherches en economie et qestion, maroc juin 2013, p17.

الحالي وإحدى أهم المحاولات الملموسة للتخلص من بعض قضاياه، كما تمثلت فكرة اللجنة في الاستطاعة على مقارنة متانة البنوك بعضها البعض وضمان أنهم يستطيعون تلقي خسارة مبالغ معتبرة، بتجنب إفلاسات جديدة.

ولهذا تم الاعتماد على عدة برامج قاعدية بازل 3 وهي متبعة بطريقة منظمة باتفاقية بازل 2 وتم الاعتماد على الأهداف التالية[1]:

- تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية.
- تحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.
- ضمان الاستمرار المالي وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل الثالثة.

تتمثل محاور اتفاقية بازل 3 في:

تدعيم جودة رأس المال: تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمان، حيث أن مكونات رأس المال لم تعد كافية ولا بد من تدعيمها.

وقد تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): وتنقسم إلى فئتين وتسهل حقوق المساهمين والأرباح المحتجزة والمتبقي من هذه الأدوات الثانوية الشريحة يتكون من الأدوات الثانوية والتي تضم الرأس مال، الاحتياطات وبعض الأوراق المالية المختلطة (الديون التابعة) غير المشروطة بعوائد (الكوبونات) وليس لديها تاريخ استحقاق حيث يجب أن تحتفظ بمكون حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى بنسبة 4.5٪ على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة[2].

[1] عاشور صورية، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019، ص 83.

[2] منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01- 2017، جامعة العفرون، ص 310.

بالمخاطر ويجب أن يحتفظ بمكون الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 6% على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر[1].

الشريحة الثانية (رأس المال المساند) أو (التكميلي):

تشمل الأدوات الصادرة من البنك يشرط أن تستوفي معايير إدراجها في هذه الشريحة ولم يتم إدراجها في الشريحة الأولى، وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 أما ما يمثله هذه من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر وقمت اتفاقية بازل الثالثة بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال[2].

ويجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب أن لا تقل الأسهم العادية للشريحة الأولى عن 4.5٪ من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، مع العلم أن هذه النسبة كانت 2٪ في بازل الثالثة.
- يجب أن لا تقل الشريحة الأولى من رأس المال عن 6٪ من أصول البنك المرجحة بالمخاطر مع العلم أن هذه السمة كانت 4٪ في بازل2.
- يجب أن لا يقل رأس المال عن 8٪ من أصول البنك المرجحة بالمخاطر مع العلم هذه النسبة كانت 6٪ في بازل2.

وأصبح يتم قياس نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية[3]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر القروض+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق}} \geq 10.50$$

إدخال نسبة الرافعة المالية:

أدخلت اللجنة معيار الرافعة المالية الذي كان سببا أساسيا للأزمة، وهو تراكم الاستدانة المفرط داخل وخارج الميزانية في القطاع البنكي، كما تحسب نسبة الرافعة المالية بطريقة مماثلة في جميع التشريعات، مع إدخال تعديل

[1] سهام شاوش إخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص 115.

[2] نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جيجل 2013، ص ص 208- 281.

[3] Abdelilah elatar, mohamed amine atmani, l'impact des accords de bale III sur les banques islamiques ,p20.

للاختلافات في تطبيق معايير المحاسبة، وقد تم تصميمه من طرف اللجنة لاستكمال متطلبات ذات مصداقية على أساس المخاطر في ظل دمجه في الركيزة الأولى بعد المراجعة المناسبة[1].

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس مقاييس المال}}{\text{مقاييس التعرض}} \geq 3\ \%$$

مقاييس رأس المال تمثل في رأس مال الشريحة الأولى أما مقايس التعرض يتمثل في مجموعة الأصول بما في ذلك الأصول خارج الميزانية، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن البنك يحتفظ بالكثير من الأصول عند رأس مال معين، ويجب أن تفصح البنوك عن نسبة مديونيتها وفق بازل، كما عمد البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي[2].

تعزيز السيولة:

أظهرت الأزمة المالية العالمة 2008 الأهمية الكبيرة للسيولة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي، الأمر الذي جعل لجنة بازل تحاول الوصول إلى معيار عالمي للسيولة بحيث اقترحت مجموعتين لأمن المتطلبات الكمية المعيارية لتحسين أوضاع السيولة في النظم المصرفية وتقترح اعتماد نسبتين للسيولة هما:

نسبة السيولة القصيرة الأجلliquidity coverage ration أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما وتحسب كما يلي:

تعزيز تغطية المخاطر: من أبرز الدروس الرئيسة من الأزمة المالية هو ضرورة تعزيز تغطية مخاطر رأس المال وتمثلت في:

توسيع مفهوم المخاطر: عملت اتفاقية بازل IIIعلى مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها :

أ. تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات. وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزءا من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل[3].

[1] سهام شاوش إخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائري، مرجع سابق، ص 117.

[2] بوشرمة عبد الحميد، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 2018، العدد 13، ص 111.

[3] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف في العلوم الاقتصادية، 2013- 2014، ص 116- 117.

ب. تخصيص رأس مال إضافي للحماية هو مقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية من أجل تحقيق الهدف الأكثر أهمية المتمثل في حماية القطاع المصرفي في فترات الإفراط في الائتمان الكلي الذي ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وتكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان[1].

بالنسبة لتغطية المخاطر فقد حافظت لجنة بازل على تصنيف المخاطر الثلاثة الأساسية الموجودة في لجنة بازل الثانية، بالإضافة إلى مخاطر السيولة وأثر الرفع المالي، وذلك بتحصيص نسبة لكل واحدة منهما، أما بالنسبة لأساليب قياس المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق فهي لم تتغير كليا، وهذا بإدراج بعض التعديلات التي مست أساسا مخاطر الائتمان (إطار التوريق) ومخاطر السوق، كما ألزمت البنوك بإجراء التقييم الداخلي للتعرضات الأوراق المالية التي تخضع لتقديمات خارجية.

نسبة السيولة القصيرة الأجل: $\frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{ما في التدفقات النقدية المتوقعة خلال } \mathbf{30} \text{ يوما}} \geq 100\%$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وما في التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوما المقبلة فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين[2]:

المستوى الأول: يضم النقد واحتياطات البنوك لدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، بنك المستويات الدولية، صندوق النقد الدولي.

المستوى الثاني: اعتبرت اللجنة بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40٪من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات لسيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك المستويات الدولية، صندوق النقد الدولي، أما ما في التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم.

إن مراقبة هذه السمة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة ما إذا كانت بوادر عسر السيولة.

[1] j'aime caruana, bàll III vers un systéme financier plus sur 3e conference bancaire internationale santander madrid, le 15 september 2010, p 3.

[2] حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية " وعلوم التسيير"، العدد 13، جيجل 2013، ص 283.

نسبة السيولة الطويلة الأجل Net stable funding ration تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، نتيجة تراجع في الربحية أو الأداء أو نتيجة حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك وأصوله، وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{نسبة السيولة الطويلة الأجل} = \frac{\text{المبلغ التمويل المستقرة المتوفر}}{\text{مبلغ التمويل المستقرة مطالون}} \geq 100\%$$

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن نسبة السيولة طويلة الأجل تتكون من عصرين هما:

التمويل المستمر المتوفر:avaialable stable funding الذي يتم تعريفه على أنه ذلك المبلغ من رأس المال وخصوم التمويل المتوقع أن تكون مصدرا موثوقا للتمويل على مدى فترة زمنية تتعدى سنة واحدة ويتم حسابه كمبلغ مرجع لرأس مال والخصوم التي يتم تصنيفها إلى خمسة فئات ولكل فئة معامل ترجيح خاص بما يتراوح سن 0- 100٪ استنادا إلى الاستحقاق التعاقدي للخصوم.

التمويل المستقر المطلوبrequired stable funding وهو عبارة عن جزء من أصول البنك المحتفظ بها (داخل وخارج الميزانية) التي ينظر إليها على أنها غير سائلة على مدى سنة واحدة وبالتالي ينبغي دعمها بمصادر تمويل مستقرة ويتم حسابه كمبلغ مرجح لمجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يتم تصنيفها إلى 10 فئات (8 فئات للأصول داخل الميزانية وفئتين للأصول خارج الميزانية) ولكل فئة معامل ترجيح خاص به، يتراوح بين 0-10 ٪ استنادا إلى خصائص السيولة والآجال المتبقية للأصل داخل وخارج الميزانية.

إن نسبة التمويل المستقر تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تشجيع البنوك على تمويل أنشطتها (أصولها) بمصادر تمويل أكثر استقرار
- الحد من مخاطر تحويل آمال الاستحقاق في ميزانية البنوك.
- تقليل الاعتماد على تمويل البيع بالحملة القصيرة الأجل خلال أوقات ازدهار السيولة في الأسواق فضل عن تشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع البنود (الأصول) داخل وخارج الميزانية.

إدارة ومراقبة المخاطر: أما فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد تضمنت مقترحات بازل IIIتعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازلII، وذلك بهدف معالجة الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

[1] بوشرمة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 112.

انضباط السوق: ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة، بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة. كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافآت، بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك.

كما جاءت مقترحات بازل III لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أداءه بما يضمن مواجهة الأزمات وذلك من خلال:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص ومواجهة الأزمات المتولدة عن الضغوطات المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها، وذلك بتحسين نوعية أموالها الخاصة ورفع الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسة المصرفية العالمية.
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.
- تعزيز ودعم الشفافية والاتصال داخل البنوك.

وعليه، فقد ركزت هذه الإجراءات الجديدة على جانبين أساسين هما:

إجراءات احترازية على المستوى الجزئي، إجراءات احترازية على المستوى الكلي وهما مقاربتان للرقابة المصرفية مكملتان لبعضهما البعض لأن تقوية وتعزيز صلابة البنوك داخليا من شأنه أن يقلص من خطر التعرض لأزمات خارجية (مخاطر نظامية).

وبالتالي، فإن الإصلاحات الاحترازية الجديدة (بازل)III مست في مجملها الدعائم الثالثة المحددة وفق مقررات بازلII.

ففي ما يتعلق بالدعامة الأولى تم التركيز على تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال، والسعي لتدعيم المشرفين على البنوك بأدوات أكثر فعالية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل بنك[1].

أما التعديلات التي مست الدعامة الثانية فقد كانت واسعة، حيث ركزت على كل المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك، سواء تعلق الأمر بقياسها أو إدارتها، في حين شملت التعديلات الدعامة الثالثة من حيث التشدد في الإفصاح من قبل البنوك بما يؤدي إلى صورة أكثر شمول لمخاطرها.

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل، مرجع سابق، ص 120.

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر البنكية وفقا لاتفاقية بازل3

المطلب الأول: معالجة بازل 3 لمخاطر السوق.

كشفت الأزمة المالية العالمية عن ثغرات في أساليب قياس مخاطر السوق، لذا عملت لجنة بازل 3 على تصحيحها، وقد تم اعتماد تعديلات مست هذه المقاييس، خطر السوق وكيفية حساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق، وقد شملت التعديلات ما يلي:

- إصلاح أسلوب النماذج الداخلية، حيث يمنح الأسلوب الجديد الحق للسلطات الرقابية بمنع مكاتب التداول من استخدام هذه النماذج، كما ينص على التنسيق بين بنوك التنويع والتحوط، كما يضع حدودا لتخفيض رأس المال الذي يمكن أن ينتج عن تدابير التحوط والتنويع.
- مراجعة الأسلوب المعياري، وذلك لجعله أكثر حساسية للمخاطر بما فيه الكفاية، ليشكل بديلا ذا مصداقية عن النماذج الداخلية، ويظل مناسبا للبنوك التي لا تحتاج إلى أساليب متقدمة لعلاج مخاطر السوق.
- تعديل تقييم المخاطر في الأوقات الضاغطة، لم يعد يستند إلى القيمة المعارضة للمخاطر (VAR) ولكن أصبح يتم بواسطة العجز المحتمل (Expected shortfall – ES)، الذي يساعد على حساب أفضل للمخاطر الشديدة، وبالتالي الحفاظ على رأس المال في أوقات التوتر الشديد في السوق.
- دمج مخاطر اللاسيولة في السوق، حيث تم إدراج آفاق سيولة متغيرة في النسخة المعدلة ، للتخفيف من مخاطر التدهور المفاجئ والشديد للأصول.
- إعادة تحديد الحدود بين دفتر المحفظة التجارية ودفتر المحفظة البنكية، وهذا الإجراء من شأنه الحد من حوافز التحكيم بما يتماشى مع ممارسات سير المخاطر في البنوك[1].

2- قياس مخاطر السوق وفق الأسلوب المعياري:

أصبحت طريقة الأسلوب المعياري شمل على ثلاثة أنواع مختلفة (Delta, Vega, Courbure)، وينبغي أن تحسب الأموال الخاصة وفقا للأسلوب المعياري من طرف جميع البنوك وتبلغ للسلطات الرقابية ذات الصلة كل شهر، ورأس المال وفق هذا الأسلوب يمثل المبلغ الحسابي لثلاثة عناصر هي: رأس المال الذي تفرضه طريقة الحساسيات لمواجهة مخاطر، والذي يجب أن يغطي مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المتبقية.

[1] عياش زبير، العايب سناء، تسيير مخاطر السوق مقررات بازل 2 و3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 97- 104.

3- قياس مخاطر السوق باستخدام النماذج الداخلية:

أصدرت لجنة بازل مجموعة من الشروط العامة التي يجب أن يلتزم بها البنوك قياس مخاطر السوق وفقا للنماذج الداخلية، حيث تلح على ضرورة توفر مبادئ سليمة يقوم عليها نظام تسيير المخاطر، وكذا تمتع الموظفين بالخبرة والكفاءة لاستخدام النماذج الداخلية ليس فقط على مستوى وحدات التداول ولكن أيضا على مستوى وحدات مراقبة المخاطر، التدقيق الداخلي، كما يجب إجراء اختبارات الضغط، وقد تضمنت الوثيقة الجديدة مجموعة من المعايير النوعية والكمية تتمثل فيما يلي:

المعايير النوعية:

يجب على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية تستوفي مجموعة من المعايير النوعية قبل السماح لها باستخدام هذه النماذج، وتتمثل فيما يلي:

- قيام وحدة مراقبة المخاطر بمراقبة لعمليات توزيع الأرباح والخسائر، أي مقارنة لاحقة لتقدير المخاطر وقيمة الأرباح والخسائر الناتج عن النماذج مع التغيرات اليومية الفعلية في قيمة المحفظة لفترة طويلة ومع التقلبات الافتراضية ويشترط أن تتم هاتين العمليتين على مستوى مكتب التداول.
- التحقق من صحة النماذج الداخلية لمرة واحدة على الأقل في السنة، وهذه العملية تتم من طرف وحدة مستقلة.
- مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية مراقبة المخاطر، وهذه الخطة تعتبر كجانب أساسي من أعمال البنك، ويجب مراجعة التقارير اليومية التي تصدرها وحدة مراقبة المخاطر من قبل أعضاء الإدارة ممن تتوفر لديهم الخبرة والسلطة.
- قد تختلف النماذج الداخلية التي تستخدمها البنوك لحساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق عن النماذج المستخدمة بشكل يومي، ومع ذلك يجب أن تكون نقطة البداية لتصميم النماذج التنظيمية والنماذج الداخلية هي نفسها أي أن تكون نماذج التقييم متشابهة وأن تكون جزء لا يتجزأ من عملية تسيير المخاطر تغيرالأسعار في البنك.
- يجب أن يكون لدى البنوك برنامج موثق للتحقق من الامتثال للسياسات والضوابط والإجراءات الداخلية المتعلقة بتشغيل نظام تقييم المخاطر، والذي يجب أن يكون في شكل دليل مفصل يشرح المبادئ الأساسية والتقنيات التجريبية المستخدمة لقياس مخاطر السوق.
- كما ينبغي أن حساب تقديرات المخاطر على أساس جميع الوضعيات التي يغطيها النموذج، و أن تقوم على أسس وقواعد نظرية سليمة وتحسب بدقة وبشكل صحيح.
- توفر برنامج محاكاة صارم ومنتظم يستند لنتائج النماذج من أجل تحليل المخاطر، حيث يجب مراجعة هذه النتائج مرة واحدة في الشهر على الأقل من طرف الإدارة العليا، ويتم أخذها بعين الاعتبار عند القيام

بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ويتم إظهارها الحدود والسياسات التي تحددها الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

المعايير الكمية:

اعتماد لجنة بازل 3 على طريقة أفضل في تحديد المخاطر بدقة وتمثل في طريقة العجز المتوقع (expected shortfall –ES) وقد عرفه john hull على أنه " متوسط الخسائر المتكبدة خلال صدمة لا تظهر إلا في أسوء الحالات" وعند حساب.

وعند حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق وفق هذه الطريقة، وجب على البنوك مراعاة بعض الشروط الكمية والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

يجب حساب العجز المتوقع يوميا على مستوى البنك، وذلك من أجل تحديد مبلغ رأس المال التنظيمي، كما يجب حساب ES يوميا لكل مكتب من مكاتب التداول التي ترغب البنوك في إدراجها في نطاق نموذجها الداخلي.

استخدام مستوى ثقة من جانب واحد بنسبة 97.5% لحساب العجز المتوقع يحسب العجز المتوقع وفق الصيغة التالية:

$$ES = \sqrt{[ES_T(p)]^2 + \varepsilon_j \geq_2 \left[ES_T(pj)\sqrt{\left(LH_i - LH_j - 1\right)^2}\right]}$$

حيث:

ES :يمثل القيمة المعرضة للمخاطر.

$ES_T(p)$يمثل العجز المؤقت خلال الزمن مكونة من وضعيات.

p صدمات عوامل الخطر التي تتعرض لها الوضعيات.

$ES_T(pj)$قيمة العجز المؤقت خلال الزمن (T) مكونة من وضعيات معطاة بالنسبة للصدمات الناتجة عن عوامل الخطر الفرعية.

$ES_T(p)$تحسب بالنسبة لجميع تغيرات عوامل الخطر

$i(pjj)$تحسب بالنسبة لجميع تغيرات عوامل الخطر الفرعية

LH_jيعبر عن أفق السيولة.

المطلب الثاني: متطلبات رأس المال وفق بازل 3

الفرع الأول: متطلبات رأس المال وفق بازل 3

مقررات بازل 3 بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي حيث قامت بإلغاء الشريحة الثالثة وارتأت إلى تصنيف رأس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيستين، كما قامت بإدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين، فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل 2، تم زيادة هذه النسبة إلى 6%، وأما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل 2% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل 4% وفق بازل2[1]، من الشريحة الأولى نلاحظ أن زيادة نسبة رأس المال من 4% وفق بازل إلى 4.5% وفق بازل 3، والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال.

وقد تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسي تبلغ نسبته 2.5%، ويفترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول عام 2019م. مما يعني ارتفاع إجمالي رأس المال 8% حاليا إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام 2019م.

حسب المعايير المستخدمة في تصنيف الأدوات الرأسمالية وفق مقررات بازل 3، فإن الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى والثانية تتصف بما يلي:

- أن تكون الأدوات الرأسمالية طويلة الأمد، وذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية، وغير مقيدة بتاريخ استحقاق بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، إلا أنها قد تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصرف بعد مرور خمس سنوات شريطة تحقق شروط معينة.
- أن تكون الأدوات غير مضمونة وغير مغطاة بأي ضمان من المصرف، وهذا يضمن عدم وجود أي ضمان يمكن الاعتماد عليه لتسديد أصل المبلغ الذي حصل عليه المصرف مقابل إصدار هذه الأدوات.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر السيولة وفق بازل 3

المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:

يعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم

[1] سلمى سايرلي، مرجان محمد، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 2015، ص 31.

آلية تسيير المخاطر السيولة ، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المحالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي[1].

دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يلاءم استراتجياتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل. كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع و على الإدارة أن تعتبر إستراتجيتها وآليات إدارة المخاطر، لضمان التسيير في الوقت الملاءم لمخاطر السيولة، على كل بنك على حدى أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والناتجة عن المخاطر، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافر التي تدعوا إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك.

ج- **قياس وإدارة مخاطر السيولة:**

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة، كما ينبغي على أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك.

كما يجب على البنك وضع إستراتيجية لضمان التنويع الفعال لمصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة، وذلك لتعزيز تنويع الفعال لمصادر التمويل، وعلى البنك التحقق من قدرته على الحصول على الأموال بسرعة ويحدد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على قدرتها على جمع الأموال.

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

دور المشرفين:

وينبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السيولة، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية، كما يقوم المشرفين تبادل المعلومات على المستوى الوطني والصعيد

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، غرداية 2014، ص ص 112- 113.

الدولي، مع غيرهم من المشرفين والسلطات المختصة الأخرى مثل البنوك المركزية، لتعزيز فعالية التعاون في مجال المراقبة والسيطرة وإدارة مخاطر السيولة على أن تجري هذه التبادلات دوريا خلال الأوضاع الطبيعية.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3

تحمل اتفاقية بازل 3 العديد من التحديات والصعاب والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1. تعتبر نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها، ولهذا فإن البنوك التي لم تطبق اتفاقية بازل3، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها.
2. التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية .
3. ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال.
4. الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية
5. السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا.
6. إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتحطيم استخدام رؤوس الأموال وعدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات وذلك سبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
7. انخفاض خطر حدوث الأزمات البنكية عن طريق تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر سيؤدي إلى خفض خطر فشل البنك وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
8. إن مقررات لجنة بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية، بالإضافة إلى أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول أصبح أكثر دقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

[1] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل، مرجع سابق، ص 121.

9. الزيادة من احتياطات البنوك ورفع رأسمالها وتحسين نوعيته.
10. إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
11. معايير بازل 3 ستجد من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية والتي ستؤدي إلى نوع من التشدد الائتماني.

خلاصة:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مطلع 2001 مقترح اتفاق بازل 2 لكفاية رأس المال يقوم على ثلاث ركائز أساسية، وقد تبين أن مقترحات لجنة بازل 2 التي كان متوقعا تنفيذها مصالح 2007 إلا أنها أصبحت محل جدل وانتقاد كبيرين بسبب ما نتج عن الأزمة المالية المعاصرة 2008، وهو الأمر الذي أوجب تعديلات مقترحة من قبل لجنة بازل 3، تحصل في إطار خطة للإصلاح المصرفي تهدف إلى ضمان الصلابة المالية للبنوك ورفع أداءها تعزيز قوتها في مواجهة الأزمات المستقبلية.

كما تحمل مقترحات بازل 3 العديد من الجوانب الايجابية للنظام المصرفي وفي نفس الوقت شكل تحديا كبيرا للبنوك التي لم يسبق لها تطبيق اتفاقية بازل 3.

الفصل الرابع

تطبيق بنك التنمية المحلية لمعايير بازل 3

الفصل الرابع: تطبيق بنك التنمية المحلية لمعايير بازل 3

تمهيد:

بعد دراستنا لعموم المخاطر وعلاقتها بالنظام البنكي وكذلك دراسة مختلف الإجراءات الاحترازية لإدارة هذه المخاطر، فالنظام البنكي الجزائري كغيره من الأنظمة البنكية العالمية يواجه العديد من المخاطر لهذا قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من المعايير الرقابية بهدف تنظيم المهنة البنكية وتوفير مناخ ملائم لممارسة أنشطة في حال ظروف المنافسة العادلة ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بتحديد وتقييم مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الرقابة الاحترازية، والقيام بدراسة بنك التنمية المحلية و مدى تطابق لمعايير اتفاقية بازل 3

ويقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: البنوك الجزائرية ومقررات اتفاقية بازل3

المبحث الثاني: تطبيق معايير اتفاقية بازل في بنك التنمية المحلية

المبحث الأول: البنوك الجزائرية ومقررات اتفاقية بازل3

الجزائر بين الدول التي حاولت حماية منظومتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق قواعد اتفاقية بازل 3 بهدف تحصين البنوك الجزائرية من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لذا قام بنك الجزائر بتهيئة الأرضية المناسبة تطبيق بازل 3.

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل 3

إن تطبيق متطلبات بازل 03 من طرف البنوك الجزائرية تتطلب من بنك الجزائر القيام بمجموعه من الإجراءات التي تتمثل في ما يلي:

أولا: رأس المال الأدنى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية

بالنسبة لشروط المتعلقة برأس المال الأدنى قد تغيرت منذ التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23/ 12/ 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 10مليون دينار بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.

كما تم رفعه مرة أخرى في أواخر سنه 2018 حيث تم تحديده بـ 20 مليار دينار بالنسبة للبنوك و 6.5 دج بالنسبة المؤسسات المالية وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع نسبة كفاية رأس المال[1].

ثانيا: نسبة تغطية المخاطر

تمثل نسبة تغطية المخاطر العلاقة بين الأموال الخاصة ومجموعة في المخاطر المصرفية المرجحة بما فيها المخاطر الائتمانية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

1- نسبه الملاءة المالية للبنوك الجزائرية لقد حدد نسبه الماء الملاءة بـ 8٪ كحد ادني يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه وهذا ابتداء من نهاية سنه 1999 كانت هذه السنة تغطي المخاطر الائتمانية فقط، أما الآن فقد عدل بنك الجزائر الحد الأدنى لسنه الملاءة المالية والمخاطر التي تم تغطيتها وفقا للنظام رقم 14- 1 الذي نص على أنه تلزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة المستمرة، معامل أدنى للملاءة قدر بـ 9.5٪ بين مجموع أموالها الحاصلة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى[2].

2- وسادة الأمان: يجب أن تشكل وسادة تدعى وسادة الأمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تساوي ٪25 ويتم التصريح بها كل 3 أشهر للجنة المصرفية لبنك الجزائر بالكيفيات التي تحدد بتعليمة من هذا الأخير

[1] Règlement n008-04 du décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie., Act (02)

[2] المادة 03 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 المتضمن نسبة الملاءة المطلقة على البنوك والمؤسسات المالية.

حيث تهدف السلطة النقدية من الاحتفاظ بهذه السنة إلى الرفع من قدرة البنوك على استيعاب الخسائر في حاله حدوث أزمة بنكية[1].

ثالثا: نسبه توزيع المخاطر

فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية عن تقديم القروض ألا تتجاوز:

نسبة الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد 25٪ من الأموال الخاصة القاعدية وتحسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة للمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة القانونية}} \times 100 < 25\%$$

أما بالنسبة للمبلغ الكلي للأخطار الممكن تحملها من كل المستفيدين أي الأخطار المترتبة على تقديم القروض للزبائن الهامين فلا يجب أن تتجاوز 8 أضعاف مبلغ الأموال الخاصة القانونية للبنك.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق بازل3

أولا: أساليب تقييم المخاطر

تعتبر مقررات اتفاقيه بازل3 أن المخاطر المصرفية تحتوي خاصة على مخاطر القرض، المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق وهي نفسها المخاطر التي تعالجها النظم الاحترازية بالجزائر والتمثل هذه الأساليب وقد اقترحت اللجنة بعض الأساليب لتقييم كل نوع منها:

1. **ترجيح مخاطر القرض:** وضعت اتفاقية بازل3 أساليب لقياس مخاطر القرض وهي الأسلوب المعياري أسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وانتهج بنك الجزائر الأسلوب المعياري لسهولة تطبيقه، كما يجب على البنوك أن تعطي أوزان لترجيح مخاطر أصولها وفق الجهة المقترضة
2. **ترجيح مخاطر التشغيل:** وضعت اتفاقية بازل ثلاثة أساليب لاحتساب المخاطر التشغيلية حيث ندخل منها الأسلوب المعياري أسلوب القياس المتقدم وأخيرا أسلوب المؤشر الأساسي الذي يطبقه بنك الجزائر، حيث تم حساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية.
3. **ترجيح مخاطر السوق:** نظرا للخسائر التي قد تلحق بالبنك نتيجة تقلبات الأسعار مختلف المتغيرات في السوق اهتمت وقد حددت لجنة بازل طريقتين لقياسه تمثلت في الطريقة المعيارية وطريقه النماذج الداخلية

[1] المادة 04 من النظام رقم 14- 01 المرجع نفسه.

[2] المادة 04 من النظام رقم 14-02 الصادر في 2014/02/16 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

وانتهج بنك الجزائر الطريقة المعيارية التي يتم فيها تغطية خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03

تواجه البنوك الجزائرية العديد من التحديات التي يمكن انجازها في ما يلي:

1. الهدف الرئيسي من تطبيق مقررات باز 3 هو ضمان أن البنوك لها رأس مال كافي لممارسه الإقراض في ظل الاقتصاد ضعيف من خلال تقويه قاعدة كل رأس مال والسيولة إضافة إلى تعزيز مرونته القطاع المصري في مما يمكن تحسين قدرة البنوك على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية

2. تحدي رفع رأس المال احتياطي: بالرغم من زيادة التي فرضها المشرع الجزائري على البنوك من خلال رفع رأسمالها إلى 10 مليار دينار الجزائري، إلا أن هذا يبقي دون المستوى المطلوب مقارنة مع حجم رأس المال البنوك على المستوى العالمي، بالإضافة إلى غياب سوق مالية عقد فيه الاقتصاد الوطني مما يصب من مهمة المؤسسات المصرفية في زيادة رأسمالها عن الاحتياطي أو الأولى[1].

رفع الملاءة المالية للبنوك الجزائرية: بخصوص رفع معدل الملاءة المالية من08 ٪إلى 10.5٪ وفي سياق اتفاقيه بازل1 كانت البنوك الجزائرية قد انتقلت تدريجيا إلى تطبيق معدل كفاية رأس المال والمقدر بـ8٪ وبالتالي الانتقال إلى نسبة 10.5٪ هي نسبة يمكن تطبيقها مع مرور الوقت لاسيما وأن الجزائر تتمتع بملاءة عالية على مستوى الاقتصاد الكلي هذا ما يمكن من الانتقال إلى تطبيق هذه النسبة من طرف البنوك لاسيما وأن البنك الجزائر ألزم البنوك الجزائرية برفع رأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري وهو ما يمكن مستقبلا من تطبيق هذه النسبة

مكافحه الفساد في البنوك وخاصة لمواجهة خطر التشغيل بالرغم من إنشاء الجزائر مصدر وطني لمكافحة الفساد بشتى أشكاله إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب في ظل غياب إطار قانوني فعال يعني بمكافحة هذه الظاهرة التي استفحلت في الاقتصاد الوطني بما في ذلك داخل القطاع المصرفي بالإضافة إلى وضع إطار تسريعي مناسب خال من كل التغيرات التي يمكن أن تشغل من قبل أي طرف، نظرا لأن خطر التشغيل قد يتبع من الفرد وبالتالي صعوبة التقييم الحقيقي للمورد الذي يقدمه العامل البنك ومعرفة مدى ولاءه له.

[1] نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 01، جامعة ياحي فارس المدية، الجزائر، 2014، ص ص 248، 252.

المبحث الثاني: معايير تطبيق اتفاقية بازل في بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنك التنمية المحلية

أولا: نشأة بنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-185 المؤرخ في 1985/04/30 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي، أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي، وهو أخر بنك يتم تأسيسه قبل دخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري حيث اخذ نحو 35 فرعا من فروعه التي كانت منتشرة في بعض المناطق والولايات وجمعت تحت اسم بنك التنمية المحلية.

ثانيا: تعريف بنك التنمية المحلية

هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى36800000000 دينار جزائري يملك بنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير عمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن وهو النشاط الذي يمتاز به بنك التنمية المحلية ويتميز عن باقي البنوك.

يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العموميةANSEJ,CNAC, ANGEM بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتنميه الاحتياجات التمويلية للأفراد ومن جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع البنكية وذلك عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع العقارية .

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

إن الهيكل التنظيمي الجديد تم المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة وذلك في2016/8/04 ودخل حيز التنفيذ من طرف قرار رئيس المدير العام رقم 524-2016 الصادر في 2016/9/26 وكان يسعى إلى توافق هيكلة بنك التنمية المحلية إلى محيطه الاقتصادي إضافة إلى أهدافه الإستراتيجية التي تضع العميل أو الزبون في مركز اهتماماته وإلى المعاملات الفنية لنظام المعلومات الجديد.

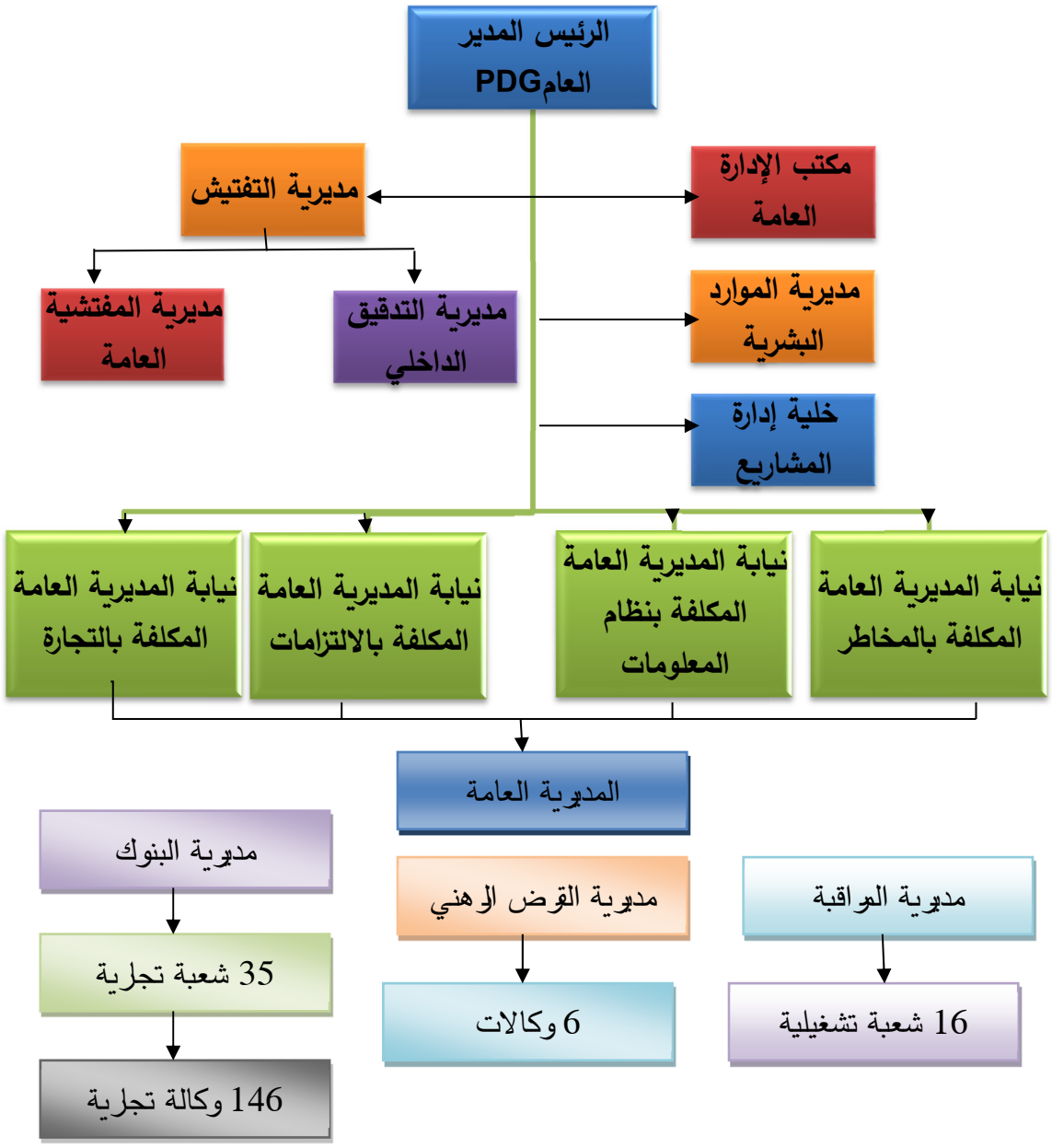

المصدر: الوثائق الداخلية لبنك التنمية المحلية

أهداف بنك التنمية المحلية

يهدف بنك التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1. تطبيق سياسة الدولة لاسيما في ما يخص الحد من البطالة عن طريق تقديم القروض الخاصة بدعم تشغيل الشباب، تمويل المؤسسات صغيرة ...إلخ.
2. تشجيع الادخار

3. تمويل المشاريع القصيرة والطويلة الأجل.

4. تمويل مشاريع السكن في إطار القروض العقارية، وتمويل أصحاب الدخول الضعيفة عن طريق القروض الاستهلاكية.

5. تحقيق وتشجيع التجارة الخارجية.

6. تلبية مختلف طلبات الجمهور من الخدمات المصرفية.

رابعا: الوظائف الأساسية لبنك التنمية المحلية

يقوم بنك التنمية المحلية بعدة وظائف أهمها:

1- القيم عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية

2- القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية والحديثة

3- تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية.

4- عمليات التجارة الداخلية والخارجية.

5- الأشخاص المعنيون أو الطبيعيين حسب الأشكال والشروط المعمول بها.

6- تسبيقات على السندات العمومية تصدرها الدولة والجماعات المحلية

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض

أولا: الشروط العامة لمنح القرض تتمثل في:

دراسة الملف بعد إيداعه استنادا إلى ما جاء به في ملف طلب القرض، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد بمبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع المعمول بهذه القيمة المحددة فان مبلغ القرض ينتقل إلى مستوى آخر.

أ. على مستوى الوكالة :فور وصول الملف إلى الوكالة واستنادا إلى المعلومات الموجودة حول المسيرين ووضعيهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة بمردودية المشروع في أجل أقصاه 15 يوم

ب. على مستوى المديرية الجهوية: تقوم بدراسة ملف القرض استنادا إلى المعلومات السابقة فإذا كان المبلغ يفوق قدراتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسل إلى المديرية المركزية للقرض.

ت. على مستوى المديرية المركزية تقوم بدراسة الملف إذا كان المبلغ يفوق قدراتها تبدي رأيها وترسله إلى مستوى اعلي منها.

ث. على مستوى اللجنة المركزية للقرض تمثيل مهماتها في اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاء بها من مستويات السابقة حيث يتخذ القرار فيها بالتصويت وفي حال تعادل الأصوات يرجع القرار إلى الرئيس.

ثانيا: دراسة طلبات القروض.

منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر ووضع قروض مناسبة، فان المصرف يتبع الإجراءات التالية:

1. الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والمالي.
2. القيام بدراسة السوق، المنتوج بالإضافة إلى دراسة تقنيات الإنتاج
3. يهتم بالوضعية المالية للمؤسسة

تعتمد عملية دراسة طلبات القروض على عدة عوامل منها:

أ. دراسة العوامل الإنسانية: ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدث بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، ومدى التزاماته بتعهداته اتجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات.

ب. دراسة السوق: توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجه الإقبال على المنتجات ومدى استقرار الأسعار بالإضافة إلى دراسة المنافسة.

ت. الأجل المدة كلما كانت مده القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة وكلما كانت عملية الاهتمام المتعلقة بها اقرب إلى الصواب.

ث. المحيط الاقتصادي والنقدي إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها.

ثانيا: الوثائق اللازمة لطلب القروض.

تتمثل الوثائق اللازمة طلب القرض في:

بالنسبة لتركيب ملف قرض الانشغال نجد الوثائق الإدارية والقانونية تتمثل في: طلب القرض الموقع، نسخه من السجل التجاري المصادق عليه، نسخه للكشف الرسمي للإعلانات، ونسخة لملكية المحل.

الوثائق المحاسبة تتمثل في: الحالة المحاسبة ومخطط التمويل، المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحليل ميزانية افتتاحية وتقديرية للنشاط الموالية.

الوثائق الضريبية وثيقة ضريبية ونسبيه ضريبية مالية أقل من 03 أشهر.

بالنسبة لتركيب ملف قرض الاستثمار نجد الوثائق القانونية والإدارية تتمثل في: نسخه للسجل التجاري، نسخه مصادق عليها للتصريح بالاستثمار، نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية والاقتصادية بالإضافة إلى الوثائق المحاسبية والاقتصادية والتي تتمثل في: ميزانيه النهائية والدراسة التقنية المشروع.

المطلب الثالث: معايير اتفاقية بازل3 المطبقة في بنك التنمية المحلية

إن الجزائر كغيرها من الدول في طريق النمو عليها الالتزام بأعمال لجنه بازل الدولية، حيث عملت على وضع التعليمة رقم 94- 74 الصادرة في 29/ 11/ 1994 لتطبيق ما جاء في اتفاقية بازل 1 كما اصدر بنك الجزائر الأمر رقم 14 -01في 16/ 02/ 2014 وهو متوافق مع اتفاقيه بازل 2 فيما يتعلق بإدراج مخاطر التشغيل والسوق، أما مع بازل 3 فيما يتعلق بزيادة نسبه الملاءة 9.5٪ كما اقترح مسجد النقد احترام بعض القواعد والسير الاحترازية.

أولا: نسبة الملاءة المالية

إن نسبة الملاءة المالية من أهم النسب على مستوى العالم لتقييم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بصفه عامه والمركز المالي للبنك بصفة خاصة حيث هناك علاقة عكسية بين احتمال إعسار البنك و درجة ملاءته المالية.

الجدول01: تطور نسبه الملاءة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة(2014 -2015 -2016)

	2014	2015	2016
الأموال الخاصة النظامية	40776	71809	93359
الخطر المرجح	487168.45	559260.12	654691.44
نسبة الملاءة	٪8.37	٪12.84	٪14.26

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية المالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014 – 2016) نلاحظ من الجدول أن بنك التنمية المحلية قد استوفى لمعايير نسبة الملاءة معايير بازل 3 والبالغة 10.5٪ ووفق بنك الجزائر حدد نسبة الملاءة بـ 9.5٪

من خلال نظام 14-01 الصادر في 16/ 12/ 2014 ولكن قد سجلت نسبة أكبر من 12% سنه 2014.

ثانيا: المؤشرات كفاية رأس المال

الجدول 02: تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2015-2016)

	2014	2015	2016
تغطية مجموع الأصول	**٪5.49**	**٪9.65**	**٪11.39**
تغطية الودائع	**٪6.96**	**٪11.06**	**٪13.40**
تغطية القروض	**٪7.92**	**٪12.60**	**٪14.43**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية المالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2014 2016

تظهر نسبة التغطية مجموع الأصول مدى تغطية الأموال الخاصة الأساسية لإجمالي الأصول البنك والتي حددتها اتفاقية بازل 3 نسبة أكبر تساوي 07 ٪ ونلاحظ من الجدول أن هذه النسبة تتميز ببعض التذبذبات من سنة إلى أخرى لبنك التنمية المحلية بسبب الارتفاعات المتميزة التي يشهدها الأموال الخاصة نتيجة سياسة بنك الجزائر الهادفة إلى تعزيز رأس المال للبنوك وكذا التغيرات التي شهدتها مكونات أصول البنوك أيضا.

ثانيا: نسبه السيولة الحالية

إن النظام رقم 11- 4 أوجب على البنوك الجزائرية حساب مؤشر السيولة الحالية الذي يعتبر ضمن مؤشرات الحيطة والحذر حيث تعبر عن العلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر خصوم قصيرة الأجل التي يجب أن تكون على الأقل 100٪[1]

الجدول 03: تطور نسبة السيولة الحالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2014 -2016

	2014	2015	2016
السيولة الحالية	**٪113**	**٪122**	**٪98**

المصدر: معلومات مقدمه من بنك التنمية المحلية

نلاحظ أن بنك التنمية المحلية يتمتع بوفرة في السيولة غير أنه في سنة 2016 عرفت انخفاضا طفيفا في النسبة حيث أصبحت0.8٪ بعد أن كانت 12٪ سنة 2015 وهذا ما يؤكد أن بنك التنمية المحلية يتحكم في موارده القصيرة التي تتناسب مع أصوله المتداولة

[1] Article 04 des Règlement de la banques Algérie ,N0 11-04 du 24 mai 2011identification mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité

رابعا: نسبة الرافعة المالية

الجدول 04:تطور نسبة الرافعة المالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2016)

	2014	2015	2016
نسبة الرافعة المالية	٪5.72	٪8.91	٪11.04

نلاحظ من الجدول04 أن نسبة الرافعة المالية المطابقة في بنك التنمية المحلية تفوق النسبة المحددة من طرف لجنه بازل 3 التي حددتها نسبة3٪.

خلاصة الفصل

إن بنك التنمية المحلية من البنوك الرائدة على الساحة المصرفية الجزائرية بالرغم من حادثة نشأته مقارنة بالبنوك العمومية الأخرى، ومن خلال دراسة المعايير احترازية المطبقة في البنك التنمية المحلية لثلاث سنوات 2014 و 2015 و 2016 على التوالي يمكن القول بأنه يحترم التنظيم رقم 14 -01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية حيث بلغت نسبة ملاءته 14.26٪ نهاية سنه 2016 ولديه وضعية السيولة جيدة مما يعني أنه له القدرة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويلات ومقابلة احتياجاته الطارئة ومن الرغم أن هذه المؤشرات التي توحي بداية الوعي بأهمية تطبيق مقررات اتفاقيه بازل03 إلا أن هذا التطبيق لم يرقى إلى مستوى المطلوب نظرا لافتقار بنك التنمية المحلية إلى تقنيات عالية في مجال ترجيح المخاطر وتطوير نماذج قياسها.

خاتمة

الخاتمة:

إن بروز العديد من التحديات التي واجهت القطاع المالي في الفترة الأخيرة كتزايد المخاطر الناتجة عن عمليات تبييض الأموال، التوسع في الخدمات البنكية إضافة للثروة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال كل هذا أوجب تطور مفهوم إدارة المخاطر لتصبح جزءا أساسي من الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة مالية أو بنكية مع العلم أن أنشطة إدارة المخاطر يجب أن تكون دائمة التطور كما يجب عليها أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط أنشطة المؤسسة أن تترجم الإستراتيجية إلى أهداف تكتيكية عملية مع تحديد المسؤوليات لتعزيز فاعلية العمل بين جميع المستويات.

و تعتبر اتفاقية بازل 03 محاولة للاستفادة من الدروس المستقاة من الأزمة المالية الأخيرة ولهذا صممت لجنة بازل 03 اتفاقيتها الجدية بالشكل الذي يعزز صلابة النظام المصرفي ويزيد من تحمله للأزمات فأدخلت تعديلات مست المتطلبات الرأسمالية ووسعت من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ...الخ.

بالنسبة للنظام المصرفي في الجزائر فقط طبق اتفاقية بازل 01 متأخرا وفي الوقت الذي دخلت فيه بازل 02 حيز التطبيق وهو ما جعله لا يلتزم بها رغم بعض الخطوات التي قام بها في سبيل ذلك حاليا يواجه النظام المصرفي تحديا وفرصة في آن واحد فالاتفاقية صعبة التطبيق لكنها تحمل له فرصه لتطوير نفسه، كما أن بازل 03 لن يكون لها الأثر الكبير على البنوك نظرا لسيطرة الدولة عليها وانغلاقها على نفسها وبالتالي فهي بعيدة عن تقلبات الأسواق المالية الدولية كما أنها بعيده عن التعامل في الابتكارات المالية وتعاني من فائض في السيولة وهو مؤشر غير صالح للنظام المصرفي في الجزائر وبالتالي نصل لتأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها.

إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، ولقد تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذا إعداد الخطط لتجنبها أو التقليل منها.

التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 03 تهدف لتحصين المراكز المالية للبنوك وحمايتها من أزمات المالية ولهذا عملت على:

- تعزيز كمية ونوعية رؤوس الأموال اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة
- توسيع أنواع المخاطر خاصة المتعلقة بالابتكارات المالية
- تعزيز سيولة البنك على المدى القصير والطويل
- تعريف الاحتياطات البنوك لمواجهة أي تقلبات الناتجة عن دورية النشاط الاقتصادي
- توجد عوائق لتقدير معايير بازل 03 من طرف البنوك الجزائرية من أهمها إهمال قياس مختلف أنواع المخاطر بشكل دقيق، وكذلك عدة تحديات تعيق البنوك الجزائرية في تنفيذ معايير بازل 03 منها: رأس

المال، تغطية المخاطر والإفصاح وإدارة المخاطر ومن أهم التحديات هو اهتمام قياس المخاطر البنكية من قبل الجهاز المصرفي.

النتائج:

إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتتم هذه العملية من خلال تحديد قياس ومراقبة المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها.

هناك أسلوبين رئيسيه لإدارة المخاطر المصرفية الأسلوب الأول عن طريق التحكم في المخاطر من خلال تخفيض تكاليف هذه المخاطر إلى ادني ما يمكن وتشمل تحاشي المخاطر والتقليل منها والأسلوب الثاني تمويل المخاطر عن طريق ضمان الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر ويكون إما عن طريق التحوط منها أو تحويلها.

إن تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازل 03 سيشكل له فرصة لتطويل ذاته سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبه القروض المتغيرة.

التوصيات:

- تطويل نظم المعلومات المصرفية والتي تساعد في وجود إشارات الإنذار المكبر والتي من شأنها التنبؤ بالمخاطر المصرفية.
- إلزام البنوك بإنشاء نظام إدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك
- التعجيل بالإصلاحات في القطاع المصرفي لمسايرة التطورات في الدول الرائدة، وتوحيد المعايير الدولية وكذا تكييف الجهاز المصرفي وفق التوصيات التي جاءت بها لجنه بازل .
- المضي قدما في تطبيق اتفاقيه بازل 03 على مستوى البنوك الجزائرية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية، ولعل على إسراء بنك الجزائر في إنشاء هيئة التنقيط محلية من أكثر الأمور تشجيعا في هذا الجانب.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الجزائرية من خلال حثها على النشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام على الحرص على الدقة والمصداقية في نشر وإعلان المعلومات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إسماعيل إبراهيم الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. جمال جويدان، تشريعات مالية ومصرفية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2002.
3. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
4. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن.
5. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية والطرق المحاسبة الحديثة، دار وائل، عمان، 1998.
6. زينب حسين عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
7. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، إدارة مخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
8. صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1984.
9. طارق عبد العال حماد، دليل المستمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي القاهرة، 2000.
10. طارق عبد لعال حماد، إدارة المخاطر، أفراد إدارات شركات بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
11. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1992.
12. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
13. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المصارف المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
14. محمد عبد الغفار الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
15. محمد كمال كامل عفافة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري، 2005.
16. مصطفى رشيد شيخة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
17. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18. نبيل حشاد، دليلك إلى المخاطر المصرفية، موسوعة بازل، الجزء الثاني، 2005.

الأطروحات:

1. أحمد قارون، مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس – سطيف 2012– 2013.
2. آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
3. جلولي نسيمة ، مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل 2 المعلقة بقياس مخاطر البنوك، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2011–2012.
4. حورية قبايلي، إدارة المخاطر الائتمانية، العدد 154، جامعة الجزائر 3.
5. حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2013– 2014.
6. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، لنيل شهادة الماجستير، بسكرة، 2009.
7. زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مناجمت المؤسسة، المركز لجامعي العربي بن مهيد، أم البواقي، 2006– 2007.
8. شاوش سهام إخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017–2018.
9. عاشور صورية، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019.
10. نوفل سمايلي، اشكالية استقلالية البنوك المركزية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تبسة، 2004.

المجلات العلمية:

1. أحلام وعبدلي حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، غرداية 2014.
2. بوشرمة عبد الحميد، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 2018، العدد 13.
3. سلمى سايرلي، مرجان محمد، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 2015.

4. عياش زبير، العايب سناء، تسيير مخاطر السوق مقررات بازل 2 و3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019.
5. منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01- 2017، جامعة العفرون.
6. حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية " وعلوم التسيير"، العدد 13، جيجل 2013.
7. نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 01، جامعة ياحي فارس المدية، الجزائر، 2014.

الأنظمة والقوانين:

النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435هـ الموافق لـ 2014/02/16 المتضمن نسبة الملاءة المطلقة على البنوك والمؤسسات المالية.

النظام رقم 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdelilah elatar, mohamed amine atmani, l'impact des accords de bale III sur les banques islamiques, dossiers de recherches en economie et qestion, maroc juin 2013.
2. J'aime caruana, bàll III vers un systéme financier plus sur 3e conference bancaire internationale santander madrid, le 15 september 2010.

القوانين والتقارير:

1. Règlement n^{0}08-04 du décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissement financiers exerçant en Algérie..
2. Règlement de la banques Algérie ,N^0 11-04 du 24 mai 2011identification mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité .

الملاحق

الملاحق:

Unité en DZD

ACTIF	2016	2015
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBIC, CENTRE CHEQUES POSTAUX	89 573 416 155,66	134 268 674 558,06
ACTIFS FINANCIERS DETENUES A DES FIN DE TRANSACTION	1 097 292 734,44	12 798 298 898,75
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLE A LA VENTE	50 570 550 140,62	37 228 566 599,57
PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES	51 018 637 860,03	32 051 274 808,29
PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	599 905 587 976,20	527 623 699 997,27
ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHEANCE	9 498 433 035,13	8 502 040 000,00
IMPOTS COURANTS - ACTIF	6 645 955 179,61	4 049 403 132,49
IMPOTS DIFFERES - ACTIF	460 173 316,07	33 218 592,05
AUTRES ACTIFS	20 229 213 283,36	24 087 166 732,73
COMPTES DE REGULARISATIONS	2 992 397 256,45	13 466 344 466,47
PARTICIPATION FILIALES, CO-ENTREPRISES/ENTITES ASSOCIEES	5 902 782 300,71	5 204 452 030,47
IMMEUBLES DE PLACEMENT	11 021 247,71	28 396 909,94
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	9 009 328 820,03	8 850 188 748,13
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	10 988 227,39	11 123 392,07
TOTAL ACTIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

Unité en DZD

PASSIF	2016	2015
BANQUE CENTRALE		
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 786 497 145,47	21 644 803 381,66
DETTES ENVERS LA CLIENTELE	684 915 563 176,26	638 939 006 599,57
DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	7 737 441 431,11	9 212 883 598,76
IMPOTS COURANTS - PASSIF	11 669 731 239,65	6 418 984 292,42
IMPOTS DIFFERES - PASSIF	2 770 025,01	1 067 829 710,49
AUTRES PASSIFS	28 531 994 240,04	38 195 706 247,67
COMPTES DE REGULARISATION	7 124 409 941,01	9 472 717 570,26
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 256 433 654,49	4 076 804 147,55
SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT ET AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	11 454 644 326,37	9 958 516 842,52
DETTES SUBORDONNEES	8 400 000 000,00	8 400 000 000,00
CAPITAL	36 800 000 000,00	36 800 000 000,00
PRIMES LIEES AU CAPITAL		
RESERVES	14 038 998 626,47	9 049 455 295,08
ECART D'EVALUATION	-133 216 963,26	-1 047 911 383,40
ECART DE REEVALUATION	8 230 051 736,46	8 264 941 982,65
REPORT A NOUVEAU (+/-)	5 359 432 811,16	759 567 249,67
RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	16 751 026 143,17	6 989 543 331,39
TOTAL PASSIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

Unité en DZD

ENGAGEMENT	2016	2015
ENGAGEMENTS DONNES	125 874 151 377,66	125 070 743 560,98
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES		
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	24 836 942 415,03	26 546 234 633,99
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	29 846 355 928,63	25 867 531 055,87
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	69 414 817 893,72	71 041 456 253,37
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	1 776 035 140,28	1 615 521 617,75
ENGAGEMENTS DOUTEUX		
ENGAGEMENTS RECUS	2 101 849 524 661,91	1 820 182 421 404,36
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	5 428 700 372,32	5 468 113 647,31
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	27 712 579 818,89	25 886 987 342,70
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	2 068 708 244 470,70	1 788 827 320 414,35